



تعزير حقوق المرأة

في الطريق إلى تحسين الواقع القانوني

الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة في معالجة التمييز ضد المرأة في العالم العربي



On behalf of
**Federal Ministry
for Economic Cooperation
and Development**

gtz

Programme
Promoting Gender Equality
and Women's Rights

الناشر:

جي تي زد (المؤسسة الألمانية للتعاون الفني)
Deutsche Gesellschaft für
Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH
Postfach 5180, 65726 Eschborn
ألمانيا
الموقع: <http://www.gtz.de>

النص:

مارتينا صبرا

فريق التحرير:

بشري أحمد بركات، أنا إردلمان،
شيرين سالم

التصميم:

جانيت غيبيرت
konzept & design
www.jeanette-geppert.de

نيابة عن:

الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية
بجمهورية ألمانيا الاتحادية
الموقع: www.bmz.de

الفكرة:

بشري أحمد بركات

للاتصال:

كريستين برندل، بشري أحمد بركات
الهاتف: +49 6196 79-4121
الفاكس: +49 6196 79-6126
البريد الإلكتروني: christine.brendel@gtz.de
الموقع: www.gtz.de/gender

الترجمة إلى العربية: الخدمات اللغوية بجي تي زد
الطباعة:

Aksoy Print & Projektmanagement
www.aksoy-print.de

صورة الغلاف:

شيرين سالم

الموظف المسؤول:

يورج هاس

إشبورن 2008

المؤلفة:

مارتينا صبرا خبيرة في الدراسات الإسلامية. تعمل كصحافية حرة واستشارية للمشروعات والبرامج
التنموية، وخاصة في شمال إفريقيا. ولمارتينا عدة سنوات خبرة في التعاون مع المؤسسات السياسية
والوسائل الإعلامية المختلفة العاملة في مجال الشؤون الجنسانية والإسلام. بما في ذلك محطتي الإذاعة
الألمانية WDR وNDR. وهي متخصصة في مجال حقوق المرأة في العالم العربي.



في الطريق إلى تحسين الواقع القانوني

الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة في معالجة التمييز ضد المرأة في العالم العربي





6	تمهيد
8	1. المقدمة: حقوق المرأة وواقعها القانوني في العالم العربي
11	2. استراتيجيات تحسين الوضع القانوني والواقع القانوني للمرأة في العالم العربي
11	1.2 إنهاء التمييز في القانون الرسمي
	1.1.2 مصر: سعي جمعية نهوض وتنمية المرأة (ADEW) من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في قانون الجنسية
13	(أ) السياق
13	(ب) الاستراتيجية
14	(ج) الآثار
18	(د) الخلاصة
19	2.1.2 الأردن ائتلاف وطني ضد زواج القصر
20	(أ) السياق
20	(ب) الاستراتيجية
21	(ج) الآثار
23	(د) الخلاصة
25	2.2 استراتيجيات تأكيد الحقوق القانونية
26	1.2.2 مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة تضمن حق المرأة في الوثائق الرسمية
27	(أ) السياق
27	(ب) الاستراتيجية
28	(ج) الآثار
30	(د) الخلاصة
31	2.2.2 مصر: نصوص قانون الطلاق والواقع القانوني الذي تعيشه المرأة
32	(أ) السياق
32	(ب) الاستراتيجية
34	(ج) الآثار
36	(د) الخلاصة
37	3.2 نشر المعرفة القانونية من خلال أنشطة الضغط مع المضاعفين ورجال الدين
38	1.3.2 اليمن: التفسيرات القرآنية المنصفة للمرأة
38	(أ) السياق
38	(ب) الاستراتيجية
39	(ج) الآثار
43	(د) الخلاصة
46	3. الأفاق: تفعيل حقوق المرأة في إطار الحكم الرشيد
48	4. الجيوبوغرافيا والمراجع:
50	

تمهيد

في مجال التعاون الدولي. كما هو الحال في مجالات أخرى.

ويمثل ذلك تحديات أمام التعاون الدولي. والتي تضع الخبراء أمام بعض الأسئلة المفهومية والعملية: أي الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تعتبر واقعية بالنظر إلى القيم الإسلامية؟ هل يمكن اعتبار السلطات الدينية شريكاً مناسباً يتم التعاون معه؟ ما هي الاستراتيجيات المناسبة لتفعيل الحقوق القانونية في العالم العربي؟ كثيراً ما تظل هذه الأسئلة بلا إجابة.

وانطلاقاً من هذا الواقع. فإن برنامج تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة قام بنشر سلسلة من ثلاثة أجزاء حول حقوق المرأة في العالم العربي. ألقى الجزء الأول من السلسلة ("حقوق المرأة في العالم العربي: نظرة عامة حول وضع المرأة في قانون الأسرة. مع إشارة خاصة إلى تأثير العوامل الإسلامية") نظرة عامة حول التمييز على أساس الجنس الذي تعانيه المرأة العربية في قوانين الأسرة الوطنية. وأتى الجزء الثاني ("الحقوق والواقع - حول الواقع القانوني الذي تواجهه المرأة في العالم العربي. قانون الزواج كمثال") ليبنى على ما توصل إليه الجزء الأول. ويعرض العقبات والتمييز على أساس الجنس الذي تواجهه النساء عند محاولتهن المطالبة بحقوقهن.

يعد التمييز البنيوي ضد المرأة في العالم العربي أحد الأسباب الأساسية وراء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان. وقد كانت هذه هي النتيجة التي خلصت إليها تقارير التنمية الإنسانية العربية التي تنشر سنوياً منذ عام 2002. فالمرأة محرومة من العديد من الحريات الأساسية. وهو الأمر الذي تعكسه بشكل أساسي التشريعات الرسمية في هذه البلدان. وكذا التحفظات التي تسجلها الدول الإسلامية على عدة بنود في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونتيجة لذلك. تجد المرأة نفسها مقيدة في أنشطتها الشخصية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك. فإن هذا التمييز يظل عقبة أمام التنمية الشاملة للمجتمعات العربية.

وعادة ما يتم استخدام الإسلام كذريعة لتبرير التمييز القانوني ضد المرأة في العالم العربي. حيث أن مبادئ الإسلام الأساسية تعرّف وضع الجنسين والعلاقة بين المرأة والرجل. لهذا السبب. فإن المطالبين بمساواة أكبر بين الجنسين الذين يعتمدون في مطالبتهم على مصادر إسلامية يحققون عموماً نجاحات أكبر على المستوى السياسي مقارنة بالناشطين العلمانيين في مجال حقوق المرأة الذين كثيراً ما يجدون أنفسهم متهمين بأنهم أدوات للاستعمار الثقافي. لذا فإن موضوع الشؤون الجنسانية والإسلام. خاصة فيما يتعلق بوضع المرأة القانوني. يكتسب أهمية متزايدة



المناهج الاستشارية التي يتبناها هذان المشروعان على مبادرات المجتمع المدني المبتكرة التي طورتها المنظمات الشريكة حول العالم بهدف التغلب على التمييز على أساس الجنس.

ونود أن نتقدم بخالص الشكر للسيدة أنيته فونك والسيدة كريستين برنديل اللتين قدمتا نقداً بناءً كان بالغ القيمة بالنسبة لهذه المطبوعة.

ونرجو أن تكون التجربة المبهنة في هذه المطبوعة بمثابة دافع لدمج شؤون حقوق المرأة في التعاون الإنمائي مع البلدان الإسلامية. كذلك نتمنى أن تكون حافزاً للمشاريع والبرامج الجديدة في مجال الحكم الرشيد.

أما المطبوعة الثالثة من السلسلة فتستخدم نماذج من المشروعات لعرض مناهج مبتكرة يمكن للتعاون التنموي أن ينتهجها من أجل مساعدة النساء على تأكيد حقوقهن والتغلب على التمييز على أساس الجنس. لهذا الغرض. تم فحص تقارير المشاريع والتقارير التقييمية للتعرف على الممارسات الصالحة. كما تم إجراء مقابلات مع الأشخاص المشاركين في هذه المشاريع في الدول الشريكة. وكان الهدف الرئيسي هو التعرف على الاستراتيجيات والأدوات الناجحة ونشرها بشكل موجز. وقد قامت جي تي زد (المؤسسة الألمانية للتعاون الفني) بدعم المشاريع المقدمة هنا في السنوات الأخيرة نيابة عن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بألمانيا الاتحادية. وذلك في إطار مشروع "تعزيز حقوق المرأة" و"تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة". وتبني

د. ألبرشت شتوكهاير
رئيس مجموعة الحكم الرشيد 4201

د. يورج فيرنر هاس
مدير القسم 42
(الحكم والديمقراطية)



1. المقدمة: حقوق المرأة وواقعها القانوني في العالم العربي

التمييز الذي تواجهه المرأة في العالم العربي

معظم الظروف السيئة التي تعانيها المرأة في العالم العربي ناتجة عن مجموعة متشابكة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.¹ التي تنعكس في احصائيات² تفيد. على سبيل المثال، بأن متوسط العمر المتوقع للمرأة أقل منه بالنسبة للرجل، وأن معدلات وفيات الأمهات عالية، وأن فرص المرأة للحصول على العلم محدودة، وأن معدلات الأمية بين النساء عالية جداً.³ هنا تلعب المرأة دوراً هامشياً أكثر من أي مكان آخر في العالم.⁴ ففي حين يتربى الرجل على أن يكون مستقلاً وواثقاً من نفسه، تتعلم المرأة أن تكون مطيعة وأن تقوم بواجباتها. الرجال يتمتعون بحرية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، في حين يحتاج النساء في أغلب الأحيان إلى إذن أزواجهن أو آبائهن.⁵

ومن أسباب ذلك وجود نظام قيم تقليدي جداً يقوم على التمييز بين الجنسين، أي أنه يحدد مكان المرأة في البيت، في حين يظل التعليم والعمل المربح حكراً على الرجال في المقام الأول.⁶ ومما يزيد الوضع تعقيداً وجود تشريعات تمييزية تحدد، على سبيل المثال، حرية حركتهن.⁷ كما أن القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التشريعات العلمانية والقانون العرفي، كثيراً ما يكون لها أثر سلبي على المرأة.⁸ فالتفسير الأبوي للقرآن الذي يعود لقرون مضت، لم يعد يتناسب مع التغييرات التي حدثت على أصعدة عديدة، أو مع الديناميكيات الاجتماعية للمجتمعات العربية المعاصرة.⁹ ثم يزداد التمييز المبني على التقاليد والقانون الرسمي بسبب الأيديولوجيات السائدة في البلدان الإسلامية اليوم (الأصولية الإسلامية، العصبية الوطنية الخ) التي تعتبر المرأة صفحة بيضاء يمكن استغلالها لصياغة أفكار أصحاب هذه الأيديولوجيات عليها. على سبيل المثال، أصبحت تغطية جسد المرأة بمثابة فرض اجتماعي، حتى أن قرار ارتداء الحجاب الإسلامي لم يعد متروكاً للفرد.

فالقرار هذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بشرف العائلات والاحترام الذي تحظى به، حتى أنه قد يتم مساواته بصلاح حال الأمة، وكل هذا يضع المرأة تحت ضغط إضافي كبير.

لا تنمية مستدامة بدون مساواة بين الجنسين تعد مشاركة المرأة في التنمية بشكل متساو حقاً من حقوق الإنسان أولاً.¹⁰ وثانياً يعتبر تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" شرطاً أساسياً لتحقيق كل أهداف الألفية الأخرى¹¹. لذا فإن تمكين المرأة ليس هدفاً قائماً بذاته فحسب، بل أنه يلعب دوراً رئيسياً في السياسات الإنمائية. كذلك فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 يؤكد في خلاصته أن "النهضة" العربية المنشودة لن تتحقق إلا إذا أزيلت العوائق التي تحول دون تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية وإسهامها الكامل في التنمية.¹² وهذا بدوره لن يتحقق إلا إذا تم تمكين الفتيات والنساء داخل أسرهن أولاً. كما أنه إلى جانب تحقيق الديمقراطية في العلاقات الأسرية، لا بد من تعبئة الجهود العامة على مستوى الدولة، واستهداف كل جانب من جوانب الحكم الرشيد. "لقد أعلنت الحكومات العربية عن مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف الحريات والحكم الرشيد، إلا أن معظمها ظل على سطح أجنداتها الطموحة. فقد قامت بعض الأنظمة بتقييد الإصلاحات المطبقة بشكل كبير في حين استمرت أنظمة أخرى في انتهاكها لحقوق الإنسان والحقوق السياسية مع تظاهرها بتبني إصلاحات مستنيرة."¹³



3. نشر فهم اللوضع القانوني بمساعدة السلطات التقليدية والسلطات الدينية

من أجل نشر فهم اللوضع القانوني ووعي بمفاهيم سيادة القانون، وتشجيع المرأة على المطالبة الفعالة بحقوقها في ظل القوانين السائدة والضغط من أجل إبطال القوانين التي ما زالت تميز ضد المرأة، أو إعادة النظر في تلك القوانين، لا بد من العمل مع الأطراف المؤثرة في تشكيل الرأي العام في البلد المعنية، وبالتالي في التأثير على تقدّم هذا المجتمع.

وحيث أن لرجال الدين تأثيراً كبيراً على المجتمع، فإن التعاون مع رجال الدين التقدميين قد أثبت فعاليته، خاصة بالنظر إلى ازدياد الأصولية، في نشر الوعي بالقوانين السائدة وبالتالي ضمان تفعيلها على المدى الطويل. القسم 3.2 تبين كيف أن التعاون مع الدعاة الإسلاميين من الرجال والنساء في اليمن نجح في رفع الوعي.

منهج هذه المطبوعة وهيكلها

تهدف هذه المطبوعة إلى إلقاء نظرة نقدية على الأساليب المنهجية لبعض المشروعات في عملها اليومي، والخبرات العملية المكتسبة والآثار المرصودة، وسيتم عرضها بشكل يسمح بنقلها إلى سياقات أخرى. وقد اعتمدت أقسام كبرى من هذه المطبوعة على البحوث والمقابلات التي أجريت لهذا الغرض بالتحديد مع الأفراد المعنيين، والنشطاء من الرجال والنساء، والأشخاص المشاركين في المشروعات في مصر واليمن والأردن في أوائل عام 2008. وترد الكثير من التصريحات المسجلة في هذه المقابلات حرفياً إما في متن النص الأصلي أو كنص في مربعات منفصلة. لذا فإن هذه المطبوعة، على عكس المطبوعات التي سبقتها في هذه السلسلة، تتميز بأسلوب صحافي أكثر.

مجالات العمل الرئيسية للتدخل من أجل تحسين الوضع القانوني للمرأة

إذا ما أردنا تحسين الوضع القانوني للمرأة، وخاصة في المجتمعات الإسلامية، بحيث لا تكون حقوق المرأة حبر على ورق فقط، بل تستطيع المرأة تفعيل حقوقها على أرض الواقع والاستفادة من هذه الحقوق، فلا غنى عن التدخل في ثلاثة مجالات عمل رئيسية:

1. الإصلاحات القانونية الرسمية

في عدة بلدان عربية نجد المرأة كثيراً ما تتجه إلى مؤسسات اكتسبت شرعيتها بواسطة القانون العرفي أو الشرعي، والتي لها سطوة كبرى على الواقع القانوني الذي يواجهه رغم أنها لا تشكل جزءاً فعلياً من نظام البلد القانوني الرسمي.¹⁴ وعلى الرغم من ذلك فإن الإصلاحات القانونية الرسمية يمكنها أن تنهض بنوعية حياة المرأة وأسررتها وتحسن الفرص المتاحة أمامهن في خلال مدة محدودة جداً، من هذا المنطلق، سيعرض القسم 1.2 نموذجاً من مصر يتناول المساواة بين الجنسين في القانون الوطني، ونموذجاً من الأردن يتناول السن القانوني للزواج.

2. تحسين إمكانية حصول المرأة على حقوقها

بالنسبة لمعظم النساء اللاتي يعشن في البلدان العربية، لا يمثل التمييز المكرس في قانون الدولة الرسمي إلا جزءاً ضئيلاً من المشاكل التي يواجهونها يومياً، فالنساء الفقيرات بشكل خاص نادراً ما يعرن اهتماماً كبيراً للإصلاحات القانونية الرسمية، إذ أنهن لا يرين أي فرصة للوصول إلى المحاكم أو المطالبة بحقوق أو مزايا قد تكون من حقهن. وفي سياق التعاون الإنمائي يعني ذلك أنه ليس من المهم أن تُدعم الإصلاحات القانونية الرسمية فحسب، بل وأن يتم كذلك التأكيد على ترجمة هذه الإصلاحات على أرض الواقع. ويصف القسم 2.2 التعاون الإنمائي وكيف أنه يعمل يداً بيد مع نشطاء حقوق المرأة المصريين سواء في تطبيق قانون الطلاق المصري المعدل أو في تأكيد حق المرأة في الوثائق الرسمية الخاصة بهن.

أما في القسم الثاني، وهو القسم الأوسط، فقد تبيننا هيكلًا نمطيًا، لنسهّل على القارئ العثور على المعلومات التي يحتاجها وبالتالي نبسط من عملية استخدام المطبوعة لأغراض عملية:

أ- السياق

وصف المشكلة/السياق المحدد والاستراتيجية المعتمدة

ب- الإستراتيجية

تقديم الاستراتيجية ومكوناتها. مع تقديم نموذج لمشروع تعاون طبقه مشروعًا جي تي زد "تعزيز حقوق المرأة" و"تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة"، بما في ذلك مقدمة قصيرة للمشكلة والمناهج المختارة والأدوات المستخدمة

ج- الآثار

تقييم نقدي للآثار المحققة

د- الخلاصة

ملخص مختصر مع إلقاء نظرة عامة على المشكلة، والاستراتيجية المختارة والمناهج والأدوات المستخدمة والدروس المستفادة.





إذن فإن القانون ليس موضوعياً أو حيادياً. بل هو يدعم المصالح الاجتماعية والمادية. ويعكس قيم المجتمع ومبادئه. بالإضافة إلى هياكل القوة السائدة. سواء بين الجنسين أو غيرها. وينطبق هذا على القانون العرفي والقانون الديني وقانون الدولة "الحديث" على حد سواء. فليس هناك مجتمع واحد في العالم يعتبر الفتيات والنساء من الفئات الأقوى والقادرة على الدفاع عن حقوقها بأفضل الأساليب. لذا فإن المرأة كثيراً ما يتعين عليها أن تخوض معارك طويلة وعسيرة من أجل الإصلاحات القانونية الهادفة إلى القضاء على التمييز القائم.

ولكن لا شك أن الإصلاحات القانونية الرسمية في عدة بلدان عربية قد حسنت حياة الكثير من الناس بدرجة كبيرة. وخاصة الفتيات والنساء. وإذا كان الهدف هو تحسين وضع المرأة العربية بشكل عام على المدى الطويل. فلا مفر من الإصلاحات التشريعية الرسمية.

وبيين نموذج تونس على سبيل المثال (انظر المربع) أن الإصلاحات القانونية الرسمية لها آثار اجتماعية واقتصادية بالغة. وكثيراً ما يستخدم نشطاء حقوق الإنسان وحقوق المرأة هذا المثل لتفسير الحاجة إلى إصلاحات قانونية رسمية.

وقد مهد العمل التعاوني لمشروع جوي تي زد وبرامجها في مصر والأردن. والمعروضة في القسم التالي. الطريق أمام الإصلاحات القانونية الرسمية. وابتعد المشروعان عن الأسلوب التقليدي للتعاون الإنمائي في البحث عن طرق جديدة لتحسين الوضع القانوني للمرأة.

2. استراتيجيات تحسين الوضع القانوني والواقع القانوني للمرأة في العالم العربي

1.2 إنهاء التمييز في القانون الرسمي

إن المعاملة غير المتساوية بين الرجل والمرأة في التشريعات الوطنية العربية لا تستند فقط إلى العقيدة الإسلامية. ففي متوسط القرن العشرين قامت الدول العربية الناشئة بتبني الشريعة الإسلامية والقانون الأوروبي وصياغتهما في شكل قوانين برلمانية للمرة الأولى في تاريخها. وقد اعتُبرت هذه القوانين الوطنية بمثابة خطوة تقدمية حيث كان يُؤمل أن تؤدي إلى يقين قانوني أكبر. في الوقت نفسه. كان الهدف هو تحديث القانون الأوروبي. والقانون الفرنسي بصورة خاصة. حيث أنه كان القانون المقتردي به بشكل أساسي في ذلك الوقت. وكان القانون الأوروبي آنذاك هو الآخر يميز ضد المرأة طبقاً للأعراف الاجتماعية السائدة في هذا العصر.¹⁵ وإلى جانب عدم المساواة بين الجنسين وهو أمر مرتبط بالتقاليد. وضعت القوانين المعتمدة قيوداً على نطاق العمل المتاح للمرأة كفرد. وكرست وضعها السلبي في القانون.¹⁶

يتمتع الرجال في الشريعة الإسلامية التقليدية بوضع قانوني مميز. ويتم تبرير عدم المساواة في أسلوب معاملة القانون للرجل والمرأة بمفهوم العلاقة التكميلية بين الجنسين: فإله خلق الرجال والنساء بطباع مختلفة. وبالتالي فإن واجباتهم مختلفة كذلك. إلا أن هذا يتنافى مع مبدأ المساواة. وهو مبدأ إسلامي أصيل. فالقرآن جعل كل المسلمين سواسية أمام الله سواء أكانوا رجالاً أو نساء.¹⁷

الإصلاحات القانونية الرسمية ذات الآثار البالغة - نموذج تونس

بعد حصول تونس على استقلالها في عام 1956 تم إلغاء معظم القوانين التي تكرس التمييز بين الجنسين أو إصلاحها واحدة تلو الأخرى. ولم ينتج عن ذلك تحسين الوضع القانوني للمرأة التونسية فحسب. بل وكذلك تحسين وضعها الاجتماعي بشكل واضح. فالمرأة التونسية اليوم حاصلة على درجة تعليمية أفضل من غيرها من النساء في العالم العربي. كما أن إمكانية حصولها على العمل المربح أكبر منه بالنسبة للنساء في العالم العربي. كذلك فأن منع تعدد الزوجات، ومساواة الرجل والمرأة في حق الطلاق (بناء على تفسير تقدمي لنص القرآن في الحالتين)، والرفع من شأن القانون العلماني. كلها اعتبرت من الأمور التي ساهمت كثيراً في تحديث تونس وفي زيادة رفاهيتها. ورغم أن تونس لا تملك إلا موارد طبيعية محدودة. فهي من أكثر الدول العربية تطوراً من حيث التنمية الاقتصادية. على الرغم من ذلك كله فإنه ما زالت هناك أوجه قصور خطيرة على مستوى الحقوق المدنية وحقوق الإنسان والديمقراطية تحط إلى حد ما من قيمة هذه الجوانب الإيجابية.



تصوير شيرين سالم



أن هذه المعاملة غير المتساوية يتم تبريرها بالاستشهاد بالنصوص الدينية.²¹

وكثيراً ما يؤدي التشريع التمييزي إلى مشاكل هائلة بالنسبة للأطفال المولودين من الزيجات المختلطة. فهم يحتاجون إلى تصريح للإقامة في البلد الذي ولدوا فيه. كما أنهم كثيراً ما لا يحصلون على حق تلقائي في الالتحاق بالمدارس. ويُطالبون بدفع رسوم أعلى للالتحاق بالمعاهد المهنية أو الجامعات - هذا إذا سمح لهم بالالتحاق على الإطلاق. وإذا سافروا إلى الخارج فهم دوماً مهددون باحتمال عدم السماح لهم بالعودة إلى بلدهم.

ويقدّر عدد الأشخاص في مصر الذين تضرروا بشكل مباشر أو غير مباشر من قانون الجنسية القديم قبل تعديله في 2004 بحوالي مليون شخص. ولا شك أن عواقب ذلك كانت وخيمة على الأشخاص المتضررين. فهناك أطفال حرّموا من العلاج الطبي الأساسي ومن حق التعليم في المدارس ومن إمكانية السفر. كما أنهم منعوا بشكل تلقائي من ممارسة عدة مهن. وفي الحالات التي نجحت فيها الأمهات في التحايل على القانون من أجل إلحاق أبنائهن بالمدارس مثلاً. كان ذلك في كثير من الأحيان بفضل تقديمهن لرشوة وقيامهن بجهود جبارة لإقناع المسؤولين. المعاملة غير المتساوية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بنقل الجنسية إلى الأبناء لا تتنافى فقط مع المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) (وهي الاتفاقية التي اعتمدها معظم الدول العربية مع تسجيل بعض التحفظات).²² ففي مصر يتنافى قانون الجنسية مع المادة 11 من دستور البلد نفسه. الذي ينص على المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون. ورغم أن هذه المساواة مقيدة في مصر (وفي معظم الدول العربية الأخرى) من خلال نصوص الشريعة الإسلامية. إلا أن الشريعة لا تغطي قانون الجنسية. كما أكدت الخبيرتان المغربيتان فريدة بناني وزينب ماضي وغيرهما.²³

1.1.2 مصر: سعي جمعية نهوض وتنمية المرأة (ADEW) من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في قانون الجنسية

(أ) السياق

تأسست جمعية نهوض وتنمية المرأة في عام 1987 وكانت أول منظمة مصرية نسوية تأخذ على عاتقها مناصرة النساء المعيلات في أحياء القاهرة العشوائية.¹⁸ واليوم تقوم المؤسسة بدعم النساء من الطبقات الفقيرة بالإضافة إلى أنشطة الدفاع والمؤازرة وأنشطة الضغط السياسي وفي إطار هذه الأنشطة تقدم الجمعية خدمات استشارية قانونية وغيرها من الخدمات الاجتماعية وتقوم بحماية النساء بلا مأوى وضحايا العنف الأسري.¹⁹

يعود الفضل في قرار وضع إصلاح قانون الجنسية على قمة جدول أعمال الإصلاحات إلى عمل الجمعية مع النساء في ضواحي القاهرة الأكثر فقراً. كانت الجمعية قد لاحظت أن النساء الفقيرات يتأثرن بدرجة أكبر بكثير مما كان متوقعاً ويعانين على نطاق واسع من الآثار السلبية لقانون الجنسية (انظر أدناه). فقررت الجمعية أن تقوم بحملة وطنية بهدف تعديل القانون. وحققت الحملة نجاحاً باهراً. ففي عام 2004 تم إقرار تعديل للقانون وكان من شأن ذلك أن تحسن وضع الأطفال من الزيجات بين النساء المصريات المتزوجات من غير المصريين.

في معظم الدول العربي. كالأردن واليمن. ما زال الأطفال يحصلون تلقائياً على جنسية الأب. ويحدث هذا حتى لو اختلفت جنسية الأم عن الأب وكان الأطفال يقيمون بشكل دائم في وطن الأم. ومن أسباب اختلاف وضع المرأة عن الرجل أمام القانون أن تشريعات الكثير من الدول العربية مستمدة من تشريعات أوروبية بالية.²⁰ والسبب الآخر هو الافتراض الضمني بأن الزوجة هي التي تنتقل للعيش في وطن زوجها وليس العكس. كما



لم أعد أجنبي في بلدي

ما زالت فاطمة عالم²⁴ تجد صعوبة أحياناً في تصديق أن الأمر أصبح حقيقة. وتعبّر فاطمة، وهي موظفة وأم تبلغ من العمر 45 سنة وتسكن في إحدى ضواحي القاهرة المتوسطة، عن ارتياحها الكبير قائلة: "كم أنا سعيدة بانتهاء صراعاتنا المستمرة مع السلطات! أخيراً لم يعد ابني أجنبياً في بلده!" نديم ابن فاطمة يبلغ من العمر 23 سنة ويدرس الهندسة الكهربائية. ورغم أن أمه مصرية ورغم أنه لم يغادر مصر أبداً، فقد ظلت السلطات المصرية تعامله على أنه أجنبي حتى وقت قريب. لماذا؟ والد نديم سوري. وبالتالي فإنه هو الآخر يعامل على أنه سوري. وعندما قرر البرلمان المصري في عام 2004، بعد سنوات من الجدل، السماح للمرأة بنقل جنسيتها إلى أبنائها، كان نديم من أول من تقدموا بطلب للحصول على الجنسية المصرية. رغم إن الإجراءات كانت مكلفة نسبياً. غير أن نديم لن يحق له أبداً أن يعمل في وظيفة حكومية أو في القوات المسلحة، نظراً لتقدم سنه وقت حصوله على الجنسية. ومع ذلك فهو سعيد. "على الأقل لم أعد في حاجة إلى تصريح إقامة لأعيش في بلدي، ويمكنني أن أدرس بنفس الشروط المفروضة على المصريين الآخرين. هذا في حد ذاته خطوة كبيرة إلى الأمام."

بيد أن الاعتبارات السياسية وحدها ما كانت لتكفي لدفع إصلاح قانون طالما تسبب في جدال في المجتمع المصري مثل قانون الجنسية. فقد تحقق الإصلاح كذلك بفضل الاستراتيجية المعتمدة من قبل جمعيات المجتمع المدني، مثل جمعية نهوض وتنمية المرأة.

ومن الممكن تقسيم استراتيجية جمعية نهوض وتنمية المرأة إلى أربع مكونات رئيسية: إقامة الشبكات الإقليمية، التنسيق على المستوى الوطني، بناء تحالفات مع الشركاء السياسيين ذوي النفوذ، والعمل الإعلامي رفيع المستوى. وسنعرض فيما يلي تلك المكونات بمزيد من التفصيل.

(ب) الاستراتيجية

مما لا شك فيه أن إصلاح قوانين الجنسية المصرية في عام 2004 من أجل تحسين وضع النساء المتزوجات من غير المصريين والأطفال من تلك الزيجات المختلطة تأثر بالمناخ السياسي العام السائد آنذاك. فمصر تعتمد منذ سنوات طويلة على المساعدات الإنمائية من العالم الغربي. وتدفق المساعدات بسهولة أكبر إذا تبين للغرب رغبة في الإصلاح والتحديث. وحيث أن أكبر المانحين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا بشكل متزايد يربطون المساعدة الإنمائية بالحكم الرشيد، والتي تتطلب إلغاء أو تعديل التشريعات التمييزية، فمن المرجح أن تكون بعض المشروعات الإصلاحية قد أتت نتيجة لتأثيرات سياسية غير متصلة بالموضوع الأصلي بشكل مباشر.



إقامة الشبكات

التحالفات مع الشركاء السياسيين ذوي النفوذ

تبادل الآراء والأفكار والخبرات على المستوى الإقليمي

ساهم تبادل الآراء والأفكار والخبرات على المستوى العربي الإقليمي بصورة فعالة في الإعداد السليم للحملة في مصر وبالتالي في إنجاحها. وحققت جمعية نهوض وتنمية المرأة استفادة قصوى من الفرص المتاحة من خلال عدة مؤتمرات إقليمية للتعرف بقدر الإمكان على قوانين الجنسية في الدول العربية الأخرى ولعرض الوضع في مصر. وفي عام 2003 شاركت الجمعية في تنظيم مؤتمر إقليمي عن الشؤون الجنسانية وشؤون الجنسية في العالم العربي. وساعد التنسيق الإقليمي على زيادة وعي بعض صانعي القرارات السياسية بالمشكلة. وتقول فاييزة الطهناوي: "لم أدرك حجم المشكلة حتى حضرت مؤتمراً عربياً إقليمياً عن الموضوع." وقد كان لها بعد ذلك دور كبير بصفتها عضوة في مجلس الشعب المصري في تمرير مشروع القانون في البرلمان.

التنسيق الوطني

إنشاء تحالف مجتمع مدني ذي قاعدة عريضة للعمل

على المستوى الوطني، سعت الجمعية إلى تشكيل تحالف مجتمع مدني ذي قاعدة عريضة للعمل. يدعم أعضاؤه خطط الإصلاح بشكل فعال. نُظمت ورش عمل ودورات تدريبية، حيث تم مخاطبة أهم مجموعات النشطاء وتعزيز إمكانياتهم: فتم إشراك مسئولين من القضاء وعاملين في قطاع الإعلام وسياسيين ونشطاء من الجنسين. وتمثل جانب هام آخر من هذا النشاط في الاتصال بالجامعات، فساعد الأكاديميون الداعمون للإصلاح على تنظيم الفعاليات العامة في جامعات الدولة. بهذا الشكل تمكنت الحملة من الوصول إلى الطلبة والأكاديميين وتعبئتهم.

التعاون مع الأفراد ذوي النفوذ من أوساط السياسة والمجتمع المدني

اهتمت جمعية نهوض وتنمية المرأة بشكل خاص بتعبئة الشخصيات السياسية ذات النفوذ من أجل تحقيق الإصلاح القانوني. فأصبحت سيدة مصر الأولى السيدة سوزان مبارك من أبرز حليقات الحملة. كما استهدفت الجمعية العضوات في البرلمان اللاتي كن في مواقع تسمح لهن بدعم مشروع الإصلاح في اللجان والتصويت لصالحه في قاعة البرلمان. في بداية الأمر كانت المقاومة في البرلمان كبيرة. كما تقول فاييزة الطهناوي، العضوة السابقة في مجلس الشعب. "فلم تأت المعارضة من الرجال فقط، بل من النساء كذلك. كان من الصعب تصديق تعنت أعضاء البرلمان في مقاومتهم للتغيير. وكانت الحجج التي رددوها هي نفس الحجج التي تردد في الدول العربية الأخرى: أن أي مواطن جديد يعتبر عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة، بل أنه سيتوقع أن يحصل على وظائف حكومية. وكيف يحق للمرأة أن تحدد جنسية أطفالها، وهو حق محفوظ للرجال فقط؟"

وسائل الإعلام المهنية والعلاقات العامة

المنتجات الإعلامية الخاصة بجمعية نهوض وتنمية المرأة

يعد العمل المكثف والإبداعي في مجال العلاقات العامة من الأركان الاستراتيجية للجمعية. فالمنظمة لديها قسم خاص للإعلام يعمل فيه فريق عمل متميز يتلقى تدريبات بشكل مستمر. والهدف هو أن تقوم الجمعية نفسها بإنتاج أكبر عدد من المنتجات الإعلامية. وتعطى الأولوية للمنتجات (النشرات، المطويات) المكتوبة بلغة عربية بسيطة يسهل فهمها. كما تتوفر بعض المطبوعات باللغة الإنجليزية. وحيثما كان ذلك ممكناً، يتم توفير المقالات وأفلام الفيديو مجاناً للمؤسسات الإعلامية.

فيلم تسجيلي إقليمي في إطار أنشطة ضغط وطنية

كان من أهم نتائج التعاون الإقليمي إنتاج فيلم تسجيلي يعرض آثار قوانين الجنسية التمييزية على النساء والأطفال من بلدان عربية مختلفة ويقارن بينها. فبدعم دولي (من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) وبتمويل من البرنامج القطاعي الممول من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية) تم إنتاج فيلم تسجيلي عنوانه "ابني أجنبي"²⁵ ويعرض الفيلم قصص ست نساء من لبنان ومصر يواجهن مشاكل ضخمة ومتكررة في حياتهن اليومية بسبب قوانين الجنسية التمييزية. كما يتعرف الفيلم كذلك على التأثيرات السلبية لهذا التشريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان.

خلق مجتمّع للصحافيين والإعلاميين ذوي الفكر المتقارب

تلعب وسائل الإعلام في مصر دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام. ونظراً لارتفاع عدد المواطنين الأميين فإن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. كالتلفزيون والراديو. تكتسب أهمية بالغة. إلا أن وسائل الإعلام المطبوعة هي أيضاً ذات تأثير كبير. خاصة على الطبقة الوسطى المتعلمة وصانعي القرار السياسي. ولا يملك إلا القليل من الصحافيين في مصر المعرفة الدقيقة الكافية للكتابة بكفاءة عن القضايا القانونية التي تؤثر في المرأة والأسرة. لذا فإن الصحف المصرية كثيراً ما تتناول الشؤون الجنسانية من وجهة نظر واحدة. من أجل إشعال المشاعر وتحقيق زيادة في المبيعات.

من هنا فقد رأت الجمعية أهمية التأكد من أن أكبر عدد من الصحافيين يقفون على "الجانب الصحيح" قبل الإطلاق الفعلي للحملة. لهذا الغرض. تم إنشاء لجنة إعلامية كبيرة. تضم اثني عشر صحافياً وتسعة موظفين من الجمعية. وكانت هذه اللجنة مسئولة عن القيام بأنشطة الإحاطة وتزويد المعلومات قبل أي مؤتمر وطني كبير حول الموضوع. واستخلاص

المعلومات في أعقاب مثل هذا المؤتمر لضمان تغطية الموضوع إعلامياً بشكل منتظم. كما تم تعيين بعض الصحافيين من اللجنة للعمل في الجمعية لفترة محدودة كمستشارين. وذلك بهدف تحسين نوعية أنشطة العلاقات العامة الخاصة بالحملة. وقدمت الجمعية تدريباً إضافياً للبعض الآخر من الصحافيين لتمكينهم من القيام بمهامهم بفاعلية.

التجربة + العاطفة = تأثير أقوى

وكان من أبرز نقاط الحملة الوطنية التي نسقتها الجمعية تنظيم مؤتمر وطني كبير حول القضية. تم تغطيته على نطاق واسع من قبل الصحافة والتلفزيون. ومما ميز هذا المؤتمر وغيره من الأنشطة أنه كان فعالاً على المستوى العاطفي بالإضافة إلى تقديم معلومات مبنية على حقائق. وحرصت الجمعية على أن يلتقي الأشخاص المعنيين بالقضية بصناع القرار وجهاً لوجه. وتقول شيماء البنا. رئيسة قسم العلاقات العامة بالجمعية: "اضطر أعضاء البرلمان والعمالون في الوزارات وأقسام الشرطة وغيرها من السلطات أن يواجهوا - للمرة الأولى في بعض الحالات - المشكلة بشكل مباشر. بدلاً من تجاهلها كما يفضلون عادة".

وشمل هذا المفهوم الجزئي دعوة بعض الأفراد المعنيين بالموضوع إلى المؤتمر. حيث أعطوا الفرصة لأن يقصوا مشكلتهم بالتفصيل على الحاضرين. وتذكر الصحافية كريمة كمال: "تأثر عدد كبير من المشاركين تأثراً كبيراً بأوضاع هؤلاء الأفراد. تكلم النساء وأبنائهم. الذين لم يتحدثوا علانية عن مشاكلهم من قبل. بكل صراحة أمام الكاميرا حول إحساسهم كأجانب في بلدهم. وعندما يجدون أنفسهم بلا أي حقوق. كان لهذا الأمر تأثير بالغ." وترى كريمة كمال أن هذا الأسلوب من أهم نقاط القوة التي تتميز بها الجمعية. "إن ما يميز هذه الجمعية هو عدم اعتمادها على إنتاج الإحصائيات الجافة وحسب. فهي تسلط الضوء على مصاير الأفراد."



تصوير شيرين سالم



كانت فاييزة الطهناوي من مدينة المنيا عضوة مستقلة في مجلس الشعب المصري من عام 2000 وحتى 2005. وكان لتفانيها في العمل دور كبير في تمرير مشروع قانون الإصلاح في البرلمان.

”كنت دائماً مهتمة بقضايا تحرير المرأة. إلا أنني لم أتعرف على مشكلة الجنسية إلا بمحض الصدفة. وذلك عندما حضرت مؤتمراً عن الموضوع في عام 2001. صدمت عندما اكتشفت حجم المشكلة وتبعياتها. فقررت أن أكرس كل طاقتي من أجل إصلاح القانون. بداية كانت المقاومة في البرلمان شديدة. نصحتني نساء عديدة. بعضهن صحفيات. بالأ تبنى مشاكل تلك النساء - فهن اللاتي اخترن أن يتزوجن من أجنبي. كانت هذه صدمة بالنسبة لي! وكان المرأة تخون وطنها عندما تتزوج من رجل غير مصري! كما أن الإخوان المسلمين رفضوا تعديل القانون في البداية. إلى أنهم ساندوني بعد ذلك. في البداية حاولت أن أشق طريقي بمفردي ضد الجميع. إلا أنني سرعان ما أدركت أنني لن أحقق الكثير بهذا الأسلوب. فقررت أن أتبنى استراتيجية ذات ثلاثة محاور: (1) التحالف مع أعضاء آخرين في البرلمان. (2) التحالف والتعاون الوثيق مع وسائل الإعلام. (3) التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والجمعيات النسائية وغيرها من الجمعيات.”

(ج) الآثار

حققت الجمعية نتائج على مختلف مستويات المجتمع. وخطبت عموم الناس من ناحية والمجموعات المهنية ذات الأهمية الاستراتيجية في تشكيل الرأي العام من ناحية أخرى. بما في ذلك أعضاء البرلمان الذين يقرون أي تشريعات مقترحة. وكان من شأن اعتماد التعديل أن زاد من إيمان أصحاب المصالح في المجتمع المدني وفي المجتمع بأن من الممكن تحقيق إصلاحات أخرى. وكان لهذا الأمر تأثير إيجابي كبير على ثقافة سيادة القانون في مصر. ويعد تعديل القانون في مصر بمثابة مثال يحتذى في المنطقة بأسرها ومن شأنه أن يساعد على إطلاق عمليات إصلاحية أخرى في البلدان الأخرى.

حملة الجمعية فتحت أعين الكثير من المصريين. رجالاً ونساءً. على الآثار الوخيمة لتلك القوانين التمييزية على أسر بأكملها. وأصبح الأشخاص المعنيين مباشرة بالموضوع. والعاملين المتعاملين مع أمور ذات صلة في السلطات. على دراية أكبر بالمشكلة وآثارها.

كما ساهمت ورش العمل والجلسات التدريبية المقدمة للصحافيين في تحسين أسلوب الكتابة عن أمور المساواة بين الجنسين وضمان اتصاف عمليات تشكيل الرأي العام بمزيد من العقلانية. ووضعت قضايا جديدة على جدول الأعمال. ويشير عدد التقارير الإعلامية ونوعيتها إلى أن الكثير من صناعات القرار وقادة الرأي أصبحوا أكثر وعياً بحقوق المرأة.

وقد تم عرض فيلم "ابني أجنبي" على قنوات تلفزيونية عربية عديدة. فوصل إلى جماهير واسعة. واستخدمته منظمات عديدة لحقوق المرأة وحقوق الإنسان في نشاطها التثقيفي وأنشطة الضغط من أجل تعديل

القوانين. من خلال عرضه في المؤتمرات الإقليمية الكبرى على سبيل المثال. وقد ثبت أن الفيلم التسجيلي عن قانون الجنسية وسيلة مناسبة لتوصيل معلومات لصناع القرار ما كانوا يعرفونها من قبل. وتوعيتهم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشاكل المعقدة.

ومن خلال التركيز على حالات فردية محددة كان من الممكن مخاطبة عامة الناس على المستوى العاطفي وكسب موقف مساند لمشروع الإصلاح. وأوضحت الشهادات الحية للأفراد المتضررين عن تجاربهم النتائج الخطيرة للتمييز القانوني. ليس فقط بالنسبة للنساء ولكن كذلك بالنسبة لإبنائهن وأفراد أسرهن. وكان الشعار هو وضع الحرج جانباً وتحويل المجال الخاص إلى مجال عام. وأدى هذا إلى خلق وسيلة جديدة للإعلام يمكن استخدامها بنجاح في سياقات أخرى.

وعندما أعلن الرئيس المصري حسني مبارك في عام 2003 عن إمكانية تعديل قانون الجنسية. تم تقديم أكثر من ألف طلب للسلطات المختصة في خلال أيام قليلة. وصل عددهم إلى أكثر من ستة آلاف طلب حصول على الجنسية عند اعتماد القانون في مارس 2004. والآن ينعم آلاف النساء وأبنائهم بنوعية حياة أفضل بكثير لأنهم لم يعودوا أجانب في بلدهم. ويقدر أن ما بين مليون إلى مليونين من الأطفال المولودين بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ سيستفيدون من قوانين الجنسية الجديدة في السنوات الثلاثين القادمة.



(د) الخلاصة:

منهج جمعية نهوض وتنمية المرأة متعدد المستويات

السياق	تأثر حوالي مليون شخص في مصر بقانون الجنسية التمييزي الذي لا يسمح للمرأة بنقل جنسيتها إلى أبنائها
الاستراتيجية	حملة الضغط لتعديل قانون الجنسية
الأدوات	<ul style="list-style-type: none">• تحالفات ذات صلة بالموضوع مع المنظمات غير الحكومية والدولة والمؤسسات التابعة للدولة• التعرف على الشركاء ذوي النفوذ السياسية والدخول في تحالف معهم• مواجهة صناع القرار بالأشخاص المتضررين• الطلب من الأشخاص المتضررين أن يعرضوا تجربتهم في صورة شهادات حية في المؤتمرات المعنية بالموضوع• الربط بين أنشطة الضغط لتغيير القانون والدورات التدريبية ودورات الترقية• التركيز على أنشطة العلاقات العامة• إنتاج أفلام تسجيلية كأداة توعية• تأسيس مجمع للصحافيين المتعاطفين مع القضية• خلق تكامل بين الأنشطة الإقليمية والأنشطة الوطنية بقدر الإمكان• وضع ضرورة تطبيق الإصلاحات القانونية نصب الأعين• تضمين المطالبات بالإصلاح في الحوار الدولي حول حقوق المرأة وحقوق الإنسان (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الخ)
الدروس المستفادة	<ul style="list-style-type: none">• إقامة الشبكات مع عدد من الشركاء والتنسيق المحدد الهدف معهم شرط أساسي للنجاح.• البحث الإجرائي والإنتاج الإعلامي فوق الإقليمي (عبر الحدود الوطنية) يخلق وعياً بأهمية الإصلاح على المستوى الوطني ومن شأنه أن يسرع من عمليات الإصلاح• الاتصال المباشر بين صناع القرار والأشخاص المتضررين أمر ممكن وفعال. فعندما تأتي في شكل شهادات حية تساعد على توعية صناع القرار ويمكن أن تغير آراءهم في الاتجاه المنشود• رغم اتساع المقاومة فإن الأفكار الجديدة والبرجماتية والمثابرة من شأنها أن تحقق تغييرات هامة في القانون. لا تفيد المرأة وحدها. بل تفيد في نهاية المطاف المجتمع ككل

2.1.2 الأردن: ائتلاف وطني ضد زواج القصر

(أ) السياق

تحدد المادة 5 من قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام 1976 سن الخامسة عشرة كحد أدنى لسن الزواج للبنات وستة عشرة للأولاد.²⁶ وقد رفع الملك عبد الله الثاني هذا السن إلى 18 بأمر ملكي. رغم أن القانون ما زال يسمح باستثناءات. وفي الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية. وخاصة في مخيمات اللاجئين ما زالت الفتيات يتزوجن في سن صغيرة جداً. ويقول طبيب النساء سهيل مصطفى ربيع من مخيم غزة الواقع بالقرب من جرش: "هناك اتجاهان متضادان في الأردن: فمن ناحية هناك اتجاه نحو تأخير سن الزواج. ومن ناحية أخرى هناك اتجاه نحو تكبيره." 90% تقريباً من مريضاته تزوجن تحت سن السابعة عشرة. معظمهن ضد إرادتهن. ويرى د. ربيع بصورة يومية الآثار الخطيرة للزواج المبكر أو القسري على الفتيات.

فهن كثيراً ما يعانين من مضاعفات خلال الحمل أو الولادة.²⁷ كما أن الزوجات والأمهات الصغيرات يفتقدن أسرهن ويشعرن بالعزلة أو الضياع. ويقول د. ربيع:

"الكثير من مريضاتي يعانين من الاكتئاب. فالزواج المبكر بالنسبة لمعظمهن تجربة صدمية". فقد اضطررن لترك المدرسة مبكراً. والأُن يعشن بعيداً عن عائلاتهن وإخوتهن. وربما يعانين من عنف أزواجهن. ومن عدم الثقة وعدم الأمان. ومن النزاعات مع عائلات أزواجهن. وكل ذلك يشكل عبءاً كبيراً على هؤلاء الفتيات. والأسوأ من كل ذلك هو أن أطفالهن كثيراً ما يعانين. فأمهاتهم هن أنفسهن ما زلن أطفالاً. وعادة ما يكنّ غير قادرات على منحهم التعليم والأمان العاطفي الذي يحتاجون إليه.

وتقول الأخصائية الاجتماعية إنعام أبو جديع التي تعمل في مخيم غزة أنها أحياناً ما تلتقي بفتيات يقلن لها أنهن سعيدات لأنهن سيتزوجن. "هن يردن أن يبتعدن عن أهلهن. ويتمنين أن يمنحنهن وضعهن الجديد كسيدات متزوجات مزيداً من الحرية والاستقلال." إلا أنهن يشكلن قلة قليلة. "فمعظم الفتيات القاصرات المتزوجات تعيسات. خاصة عندما يتعرضن للضغط من العائلة لأن ينجبن أكبر عدد من الأطفال في أسرع وقت ممكن".



شعرت كأنني أُغتَصَب

إنعام العشا محامية. تعمل في المنظمة النسوية الأردنية "المعهد الدولي لتضامن النساء/ الأردن" (SIGI/J) حيث تقدم للنساء الأردنيات المشورة حول أمور قانون الأسرة. وتنظم حملات وبرامج تدريبية عن حقوق المرأة والعنف الأسري ضد المرأة. أنعام العشا تعرف جيداً ما تتكلم عنه. فهي نفسها تزوجت ضد رغبتها في سن الرابعة عشرة. "لقد كنت أريد بشدة أن أكمل تعليمي المدرسي. فقد كنت الطالبة الأكثر توفيقاً في فصلي. حتى أن مدرسيني حاولوا أن يكلموا أبي ويقنعونه. ولكن بلا جدوى! أجبرت على الزواج من ابن عمي. بعد الزواج مباشرة هربت مرتين - كان عمري أربع عشرة سنة - وتمكنوا من إرجاعي له. شعرت كأنني أُغتَصَب. لا بل كان اغتصاباً فعلاً - اغتصاب مقنن. أنجبت ابني الأول وأنا في السادسة عشرة. كان أمراً فظيماً. فأنا نفسي لم أكن إلا طفلة. إلا أنني كنت محظوظة. فقد كان زوجي يحبني بجنون. ورغم التزاماتي العائلية سمح لي بإكمال دراستي المدرسية وحتى الجامعية. لم يكن لدي أي شك فيما أريد أن أدرس - القانون. أردت أن أعمل كل ما بوسعني لمنع إجبار الفتيات على الزواج." اليوم تعمل إنعام العشا كمحامية. وقد طلقت من زوجها الأول طلاقاً ودياً بعد زواج دام 23 سنة. ويعيش ابناها معها. كما أنها تزوجت حديثاً. وهي في أواخر الأربعينيات. تقول: "هذه المرة استطعت أن أختار زوجي بنفسني. وكان هذا رائعاً!"



ومن أجل تحقيق ضغط سياسي لتغيير القانون. تمثلت الفكرة في إقناع قسم كبير من عامة الناس بسلبيات زواج القصر. وتميز نهج المعهد بالانتظام الشديد. إلا أن المهمة لم تكن بسيطة. كما تذكر الأخصائية الاجتماعية إنعام أبو جديع. "قال لنا الكثيرون: 'أمي تزوجت في الثانية عشرة. ونحن أولادها على ما يرام. فما المشكلة إذن؟' هؤلاء الناس لا يريدون أن يصدقوا أن العالم اليوم أصبح أكثر تعقيداً من ذي قبل. فلا يكفي أن تربي أطفالك بأي طريقة ما. كما أن المساعدات التي تقدمها الدولة لم تعد كما كانت من قبل. الأمهات يحتجن إلى الوصول إلى مستوى تعليمي معين إذا أردن أن يربين أطفالاً قادرين على مواجهة المستقبل".

وقامت الحملة بتعريف الفئات المستهدفة تعريفاً واضحاً والتركيز على أهم الأطراف الفعالة: النساء والشابات. آباء الفتيات المعنيات. القضاة الشرعيون ورجال الدين (الذين أحياناً ما يكونون قضاة شرعيين). بالإضافة إلى أعضاء البرلمان. وتم اعتماد الإجراءات التالية لمخاطبة الفئات المستهدفة المختلفة:

تدريب المضاعفين (multipliers). أي الأشخاص الذين يساهمون في إشعاع المعلومات، والأنشطة الإبداعية/الفنية مع تلاميذ المدارس والطلبة، وحلقات النقاش مع الآباء.

تم تزويد مجموعة مختارة من ممثلي المدارس الثانوية والمراكز الاجتماعية بتفاصيل حول اتساع ظاهرة زواج القصر والآثار السلبية للظاهرة. ثم تم تدريبهم ليلعبوا دور المضاعفين. ومن أجل مخاطبة الشباب والشابات. تم تنظيم حلقات نقاش في المدارس الثانوية والمراكز الاجتماعية. كما قام المدرسون والمتعاطفون مع أهداف الحملة بإنتاج المسرحيات وتنظيم مسابقات رسم حول الموضوع في فصولهم. وتنظيم حلقات نقاش مع الآباء وخاصة الأمهات.

لسنوات عديدة ظلت المنظمات النسوية الأردنية تمارس الضغط على السلطة التشريعية من أجل رفع سن الزواج إلى سن البلوغ. أي الثامنة عشرة للجنسين. ولكنها لم تحظ بنجاح كبير. في عام 2001 رفع الملك عبد الله الثاني السن الأدنى للزواج إلى 18 سنة. وذلك من خلال قانون مؤقت. وظل من غير الواضح ما إذا كان البرلمان الأردني سيعتمد هذا التعديل لاحقاً أم لا. وتطالب المنظمات النسوية بتحويل هذا القانون المؤقت إلى قانون دائم. كما أنها تطالب بتخفيض العدد الضخم من الاستثناءات المسموح بها وفقاً للقانون. والتي تسمح بتزويج الفتيات في الثالثة عشرة أو الأربعة عشرة من عمرهن. على الرغم من القانون المؤقت. حدثنا قاض لم يرغب في الكشف عن اسمه عن الموضوع قائلاً: "صياغة القانون الحالي. وحتى القانون المؤقت. غير دقيقة على الإطلاق. فهو يسمح باستثناءات عديدة. تجعلك تنسى أن السن الأدنى هو 18. لقد أصبح الاستثناء هو القاعدة. وهذا أمر غير سليم." ويمكن في الأردن إصدار القوانين المؤقتة إذا كان البرلمان غير منعقد لأي سبب من الأسباب. إلا أن الدستور الأردني ينص على ضرورة أن يقر البرلمان تلك القوانين المؤقتة بمجرد أن يواصل انعقاده.²⁸

(ب) الاستراتيجية

تأسس المعهد الدولي لتضامن النساء/ الأردن (SIGI/Jordan). وهو منظمة أردنية مستقلة. في عمان في سنة 1998. ويعمل المعهد من أجل حقوق المرأة ومكافحة العنف ضدها. كما أنه يدير أحد أكبر بوابات الإنترنت باللغة العربية حول العنف ضد المرأة (أمان. www.amanjordan.org) كما أنه مشارك فعال في عدة شبكات عربية لمكافحة العنف ضد المرأة. وفي 2005 و2006 أجرى المعهد حملة وطنية ضد زواج القصر بدعم من مشروع جي تي زد "تعزيز حقوق المرأة". وكان من أهداف الحملة تعريف عموم الناس بالمخاطر المرتبطة بزواج القصر. وبشكل خاص على الفتيات.

استطعنا أن نفتح القضاة. قد يصبحون حلفاءنا الأهم. لذا لا بد أن نواصل هذا الجهد بأي ثمن.

تقديم تدريب إضافي للقضاة ورجال الدين
نظم المعهد ندوات خاصة للقضاة الشرعيين ولرجال الدين. لينظروا في الآثار السلبية لزواج القصر. حضرها حوالي 40 قاضياً ورجل دين. بداية كان أمر إقناع معظم القضاة بالغ الصعوبة. كما تشرح لنا الأخصائية الاجتماعية إنعام أبو جديع من مخيم غزة (أنظر المربع). إلا أن رد الفعل الإجمالي كان مشجعاً. وتقول: "إذا



توجيه الطاقة الجنسية؟

تقول إنعام أبو جديع. الأخصائية الاجتماعية في مخيم غزة بالقرب من جرش: "بعض القضاة الذين حضروا ندواتنا لم يعتبروا زواج القصر مشكلة. معظمهم رفضوا فكرة تحديد سن أدنى للزواج. فبالنسبة لهم. كان سن البلوغ. وهو سن النضج الجنسي. هو السن الأدنى للزواج. فوفقاً للشريعة الإسلامية ينبغي في هذا السن توجيه الطاقة الجنسية بأسرع وقت ممكن. ويعني هذا أن تتزوج الفتيات بمجرد أن يبدأ الحيض لديهن. لقد بذلنا جهداً كبيراً ومكثفاً مع القضاة. ولكنني أعتقد أن مواقفهم لن تتغير إلا ببطء شديد. فتغيير القانون أسهل من تغيير مواقف الناس."

بإنشاء مجموعة عمل وطنية. وشملت مجموعة العمل هذه أكاديميين وأعضاء من اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالأردن التي ترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال. مما ضمن قبول هذه الحملة حتى في الأوساط الحكومية.

تضمين الحملة في استراتيجية إصلاح وطنية طويلة الأمد

تم تضمين الحملة في استراتيجية الحكومة الأردنية الوطنية للإصلاح.²⁹ وتماشياً مع هذه الاستراتيجية تقدم المعهد برزمة إصلاح تشمل قضية السن الأدنى للزواج بالإضافة إلى دعوة إلى إقرار قانون جديد للحماية ضد العنف وقانون جنسية غير تمييزي.

التنسيق الوطني

إنشاء تحالف وطني من المنظمات غير الحكومية
اتصل المعهد بـ34 منظمة غير حكومية تعمل في مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. تم اختيارها في بداية الأمر من ثلاث من محافظات الأردن الإثنتي عشرة (عمان. الزرقاء. جرش) أرسلت كل منظمة عدداً من الممثلين لحضور دورات تدريبية صممها ونظمها المعهد. وشمل جدول أعمال ورش العمل: تقنية المعلومات. مهارات الاتصال والعرض وإدارة الذات. بالإضافة إلى معلومات حول الحملة.

إنشاء مجموعة تنسيق وطنية

قامت أقسام المعهد المحلية والمنظمات النسوية المشاركة في التحالف بتعيين منسقين قاموا بدورهم



القصر تغير نتيجة للمعلومات التي حصلوا عليها. كما أكدت إحدى الأمهات أنها فسخت خطوبة ابنتها البالغة من العمر خمس عشرة سنة بعد أن عرفت بمخاطر زواج القصر. وسُمِح لفتاة في السادسة عشرة كانت قد اضطرت لترك المدرسة بسبب زواجها بالعودة إلى المدرسة.

وفي الأنشطة العامة. قصت عدة فتيات (وبعض الرجال) بصراحة مذهلة قصص صديقاتهن وأخواتهن وبنات أعمامهن وأخوالهن اللاتي تزوجن في سن مبكرة. هكذا تم تشجيع وتعزيز الحوار العام حول التبعيات السلبية لزواج القصر. كما تم تشجيع الأفراد المعنيين على التحدث عن تجاربهم.

ومن خلال إشراك المدارس الثانوية والمراكز الاجتماعية. بالإضافة إلى منظمات المرأة المحلية ووزارة الشؤون الاجتماعية في تصميم المشروع.

اتصالات مباشرة مع أعضاء البرلمان وصانعي القرار السياسيين

حرص المعهد بغرض تكثيف الضغط السياسي وتعزيز تأثير الحملة على مستوى العلاقات العامة على بناء اتصالات مباشرة مع صانعي القرار السياسيين. فبالإضافة إلى دعوة الخبراء الفنيين (من مجالات الطب والعمل الاجتماعي والمجتمع المدني) تم دعوة أعضاء البرلمان من الدوائر المعنية والمسؤولين المحليين والإقليميين من قطاعات الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم إلى فعاليات مختلفة. وطلب من كافة المشاركين دعم أهداف الحملة بتوقيعاتهم.

(ج) الآثار

نجح المعهد بالتعاون مع المنظمات الشريكة ومن خلال الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والأنشطة الثقافية المختلفة في الوصول إلى آلاف النساء والرجال. وتوعيتهم بالمشاكل المرتبطة بزواج القصر. وصرح حوالي نصف المشاركين أن موقفهم من زواج



تصوير شيرين سالم

وظهر أعضاء التحالف الوطني ضد زواج القصر مرتين في البرامج الصباحية في التلفزيون الأردني. حيث عرض مفتي جرش والمنسق المحلي للتحالف أهداف الحملة ومسارها. ونشرت كل الجرائد العربية في الأردن ووكالة الأنباء الوطنية "بترا" تقارير عن المخاطر المرتبطة بزواج القصر. مما ساعد على نشر المعلومات.³² كما تم عرض معلومات عن الحملة باللغة العربية على موقع "أمان" بحيث تصل إلى ملايين المستخدمين المتحدثين باللغة العربية.

وكانت هذه الحملة التي تبناها المعهد حملة مثالية لعدة اعتبارات. وفتحت آفاقاً جديدة في الأردن. إلا أن البرلمان الأردني لم يقر القانون المؤقت حول رفع الحد الأدنى لسن الزواج حتى الآن. فهو ما زال يتأرجح بين مجلس النواب ومجلس الأعيان. لذا فهو ما زال مؤقتاً مما يعني أنه - على الأقل من الناحية النظرية - معرض للرفض.³³ غير أن حملة المعهد قد خلقت حواراً موسعاً. مما منع حدوث ذلك حتى الآن. ويرى المعهد أن عدم إقرار القانون المؤقت من قبل البرلمان قد يعود إلى استخدام المعهد للحملة نفسها للمطالبة بتغييرات تشريعية أخرى. بما في ذلك قانون الحماية ضد العنف. فربما لم يكن الفصل بين المطالب المختلفة واضحاً بالشكل الكافي.

نجحت الحملة في الوصول إلى عدد كبير من المضاعفين المحتملين. والتزم حوالي 2700 مشارك بدعم الحملة المناهضة لزواج القصر. وببذل قصارى جهدهم لتوعية المحيطين بهم بالمخاطر المرتبطة بزواج القصر. وبهذا كسبت الحركة من أجل مكافحة زواج القصر والمطالبة بإصلاح القوانين قاعدة اجتماعية عريضة ومتنوعة.

وكان من شأن تنظيم أكثر من 100 نشاط مشترك في إطار أعمال التنسيق أن نشأ عدد ضخم من الاتصالات الشخصية وأقيمت شبكة نشطة وديناميكية ما زالت فعالة حتى بعد مرور سنتين من انتهاء الدعم الألماني.³⁰

وأثبت التعاون مع الهيئة العليا للقضاة فعاليته العظمى. فقد تلقى 40 قاضياً شرعياً³¹ معلومات مفصلة. بمساعدة الشهادات الحية من الأشخاص المعنيين. عن الآثار السلبية للزواج في سن مبكرة على الأفراد والمجتمع ككل. وشارك ثمانية عشر قاضياً مشاركة فعالة في ورشة العمل التي ناقشت الاستثناءات المسموح بها بموجب قانون زواج القصر. وكان هدف ورشة العمل هو تقليل عدد الاستثناءات المسموح بها وصياغة مذكرة مشتركة حول الموضوع يوقع عليها المعهد والقضاة المشاركون. واتفق على أن يتم تطوير مسودة مشتركة وأن يتعاون الطرفان بشكل وثيق في المستقبل.

وأعلن المفتي. وهو أعلى سلطة إسلامية في منطقة جرش. عن دعمه لهذه الحملة. واعتبر دعمه هذا ذا أهمية بالغة. نظراً لمكانة الدين الإسلامي الاجتماعية والثقافية في الأردن.



(د) الخلاصة:

التحالفات من أجل العمل وممارسة الضغط على أعضاء البرلمان

السياق القانون حول سن الزواج به عدة ثغرات قانونية. ويعني هذا أنه ما زال هناك فتيات كثيرات يتزوجن في سن مبكرة، خاصة في الأحياء الفقيرة، والمناطق الريفية ومخيمات اللاجئين

الاستراتيجية إنشاء ائتلاف وطني وتوعية الشخصيات الهامة والمضاعفين بالإضافة إلى عموم الناس

- الأدوات**
- إقامة الشبكات والتنسيق على المستوى الوطني
 - القيام بحملات ذات رسائل واضحة وغير مبهمه
 - تنظيم أنشطة عامة يتحدث من خلالها الأشخاص المعنيون
 - تنظيم لقاءات وجهاً لوجه بين الأشخاص المعنيين وصناع القرار السياسيين والخبراء
 - صياغة اتفاقات (مذكرات) بين المجموعات ذات الصلة
 - تقديم تدريبات إضافية عملية للقضاة الشرعيين
 - استخدام الأعمال الفنية والدرامية

- الدروس المستفادة**
- إشراك القضاة الشرعيين أمر في غاية الأهمية (رغم أن ندوتين من يوم واحد لا تكفيان لتغيير مواقفهم نظراً للدور المحوري الذي يلعبه القضاة الشرعيون في الزواج المبكر)
 - على حملات الضغط من أجل الإصلاح القانوني أن تركز على قانون واحد فقط وأن تكون رسالتها واضحة، وإلا فإنها تكون مهددة بالفشل
 - إنشاء منصات مشتركة بين المجموعات التي قليلاً ما تتفاعل مع بعضها البعض عادة (مثلاً الحركات النسوية والقضاة الشرعيين) من شأنه أن يخلق ديناميات فعالة
 - إعلان الالتزام الاختياري من قبل صناع القرار مفهوم مثير للاهتمام من حيث المبدأ
 - تلعب الشبكات وعمليات التنسيق دوراً بالغ الأهمية كما أنها تضمن اتسام الأنشطة في المستقبل بفاعلية أكبر وبقدرة أفضل على الاستهداف. يستفيد الشباب في الأردن كثيراً من الأعمال الدرامية، رغم أنها عادة ما تعتبر غير شعبية - فهي شكل درامي مناسب لأعمال التوعية

2.2. استراتيجيات تأكيد الحقوق القانونية

لمسئولي المحاكم وقضااتها (وهم تقريباً كلهم من الرجال). تقول الصحافية كريمة كمال: "ليس في مصر إلا عدد صغير جداً من القاضيات في محاكم الأسرة. وحتى هؤلاء لا يحظين بالقبول بشكل كامل. فربما إذا أخذهن الرجال مأخذ الجد. وإذا عملن بإخلاص أكبر. سيحققن شيئاً حقيقياً." لهذا السبب تستسلم نساء كثيرات قبل خوض المعركة. ويقررن أن يتخلين عن حقوقهن. وعلى أية حال. نجد أنه في كثير من البلدان النامية يلجأ قسم كبير من الناس إلى المؤسسات الدينية أو التقليدية بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات الدولة لحل النزاعات. خاصة في الشؤون المتعلقة بقانون الأسرة. ومن هنا تأتي أهمية التغلب على العادات والممارسات المميزة ضد المرأة داخل هذه المؤسسات كذلك.

في القسم السابق رأينا أن الإصلاحات القانونية الخاصة بالشؤون الجنسانية تلعب دوراً حيوياً في تمكين المرأة العربية. إلا أن تكريس المساواة بين الجنسين في القانون كثيراً ما لا يكفي لضمان حصولهن على الحقوق التي يستحقنها على أرض الواقع.³⁴ فعلى المرأة أن تعرف حقوقها وأن تكون قادرة مادياً على المطالبة بهذه الحقوق أمام المحكمة. وكثيراً ما تمنعهم البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة من ذلك. كما أن المرأة تواجه تمييزاً ضدها من قبل المؤسسات المعنية. فسواء في مصر أو في الأردن أو في اليمن تعرف أي امرأة اضطرت للتعامل مع المحكمة في قضايا ذات صلة بالأسرة أو الأحوال الشخصية. المواقف والممارسات المعادية للمرأة

تغرات مذهلة في معرفة القضاة والعاملين في النظام القضائي

في كثير من الأحيان ينقص القضاة وأمناء السجلات أنفسهم معلومات حول التشريعات السارية. فعلى سبيل المثال يحق للمرأة وفقاً للشرعية أن تضمّن في عقد الزواج بنداً ينص على حقها في رفع قضية للمطالبة بالطلاق. وفي القيام بعمل مربح. وفي الحرية الكاملة في التنقل. إلا أن هذه الخيارات تكاد لا تستخدم أبداً في البلدان العربية. وعندما تقرر المرأة أن تستفيد من هذه الحقوق. كثيراً ما تجد نفسها مضطرة لمحاربة جهل الموظفين القضائيين أو القاضي. وعدم تعاونهم. حينما أرادت خبيرة التنمية الأردنية منى سلامة³⁵ أن تضمّن هذه البنود في عقد زواجها. اصطدمت بارتياح أمين السجل. "أنا وزوجي أردنا أن نوقع هذا العقد. الذي يمنحنا حقوقاً متساوية في كافة الأمور. إلا أن الموظف لم يكن قد رأى عقد زواج كهذا من قبل. ولم يصدق أن القانون الأردني يجيز مثله!" ولم يقبل أمين السجل العقد حتى عرض عليه القاضي النص الرسمي للقانون والنصوص ذات الصلة.



أو إذا توفي؟ إذا لم يحالفهن الحظ. يجدن أنفسهن بلا أي نوع من الأوراق الرسمية. بدون شهادة ميلاد لا يمكن أن يستخرجن أوراقاً شخصية. وبدونها يتم استبعادهن تماماً من الحياة الاجتماعية والسياسية. بدون أوراق، لا يمكن لهن أن ينتخبن، أو أن يستخرجن رخصة قيادة أو جواز سفر الخ. ولا يحق لهن الحصول على الخدمات الاجتماعية. أو أن يوظفن في القطاع الرسمي - بدون إثبات شخصية لن يحصلن أبداً على عقد عمل.

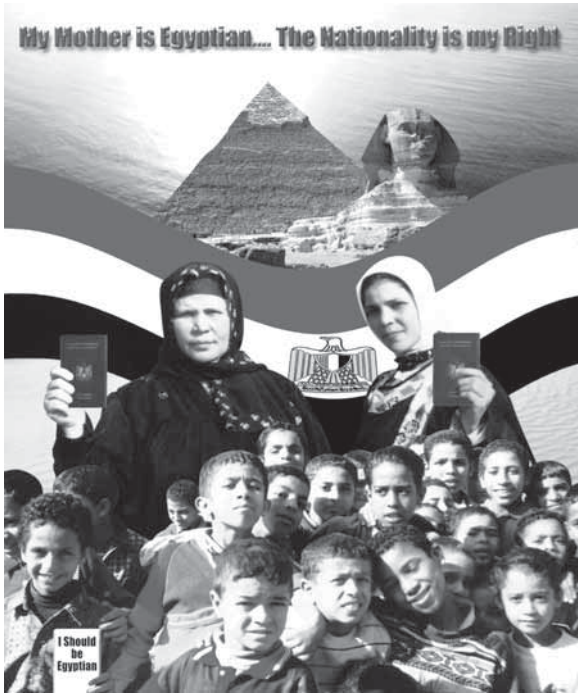
معظم النساء المعنيات يعرفن أن بإمكانهن التقدم بطلب استخراج أوراق، ولكنهن لا يعرفن كيف يتعاملن مع البيروقراطية. كما أن تكلفة استخراج شهادة ميلاد وبطاقة شخصية توازي خمسة يورو - وهو مبلغ باهظ بالنسبة لنساء يعيشن على ما يوازي 50 سنت في اليوم.

هذا القسم سيستعرض بعض الاستراتيجيات المباشرة التي يمكن اعتمادها من أجل ضمان التمتع الفعلي بالحقوق القانونية في الحياة اليومية. وبالتالي تحسين الفرص المتاحة أمام المرأة في الحياة العملية وفي الأسرة وفي الحياة العامة من خلال نشاطين تابعين لمشروع جي تي زد "تعزيز حقوق المرأة". وقد قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية التي تعرفنا عليها من قبل بعمل الكثير لتفعيل حقوق المرأة وسنلقي نظرة في القسم التالي على حملتين قامت بهما الجمعية. الحملة الأولى. "أوراق رسمية للمرأة". ربطت بين نشاط العلاقات العامة وإقامة الشبكات مع المجموعات المهنية المؤثرة، في حين أن الحملة التي ركزت على قانون الطلاق صبت جهدها مبدئياً على رصد الأثر التشاركي. ثم شملت بعد ذلك أنشطة العلاقات العامة.

1.2.2. مصر: جمعية نهوض وتنمية المرأة تضمن حق المرأة في الوثائق الرسمية

(أ) السياق

تعيش مئات الآلاف من النساء في مصر بدون وثائق رسمية. فليس لديهن شهادات ميلاد أو بطاقات شخصية. تقول فاطمة خير، وهي صحافية تكتب في الصحف وتتحدث في التلفزيون - منذ عدة سنوات - عن المشاكل الاجتماعية والقانونية التي تواجهها المرأة في مصر. إن عدداً كبيراً من الفتيات لم يسجل ميلادهن بعد. وتضيف: "لهذا السبب ليس لديهن شهادات ميلاد. وبدون شهادات ميلاد لا يمكنهن أن يستخرجن بطاقة شخصية." ولم تتوقع فاطمة خير أن تكون المشكلة بهذا القدر من الانتشار بين النساء. تقول لنا: "لم أدرك حجم المشكلة إلا عندما أجريت بحثاً في الأحياء العشوائية في القاهرة على مدار عدة أشهر في إطار برنامج بحث إجرائي. هناك مئات الآلاف من الفتيات والنساء اللاتي يعشن في مصر دون أن تعرف الدولة بوجودهن. فهن غير مسجلات في أي مكان. كأنما ليس لهن وجود!" بعض الفتيات والنساء يتم تسجيلهن على بطاقات والدهن أو زوجهن الشخصية. ولكن ماذا يحدث لهن إذا ترك والدهن أو زوجهن الأسرة.



الملصق: جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية

شملت ستين منظمة غير حكومية ووكالة تنمية مجتمعية وممثلي الحكومة من مختلف محافظات البلد. وبالتالي كان الموضوع حاضراً في أذهان أقسام معينة من المشاركين حتى قبل بدء المؤتمر بفترة.

التعاون مع شخصيات معروفة ومع الحكومة
نجحت جمعية نهوض وتنمية المرأة في كسب سيدة مصر الأولى السيدة سوزان مبارك حليفة لحملتها. وحظيت الحملة نتيجة لذلك باهتمام أكبر في الأوساط الحكومية. وبدعم أعضاء البرلمان. وأعضاء المجلس القومي للمرأة. وممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام.

تقارير وأفلام تسجيلية عن تجارب شخصية
بدلاً من اتباع النموذج المتبع عادة في المؤتمرات. والمتمثل في إلقاء كلمات يتخللها مناقشات. ركزت جمعية نهوض وتنمية المرأة في المؤتمر على عرض تقارير عن تجارب الأفراد الشخصية. ومن هذه التقارير الفيلم التسجيلي "نساء غاضبات" الذي أنتجته الجمعية بنفسها. كما تحدثت عدة نساء علانية عن تجربتهن وتمكن من الدخول في حوار مباشر مع

(ب) الاستراتيجية

وهكذا. وبدعم من مشروع جي تي زد "تعزيز حقوق المرأة" شرعت جمعية نهوض وتنمية المرأة في استخراج بطاقات شخصية لأكثر عدد ممكن من النساء. كما سعت إلى مطالبة السلطات بتبسيط إجراءات استخراج الوثائق والبطاقات الشخصية. ولتحقيق هذه الأهداف. لجأت الجمعية إلى أسلوب يعتمد على أنشطة الضغط السياسي من ناحية. وتنظيم حملات من ناحية أخرى. بالإضافة إلى إقامة شبكات بين السلطات المسؤولة عن إصدار الوثائق الرسمية والمنظمات غير الحكومية.

أنشطة العلاقات العامة والإعلام

مؤتمر وطني حول الموضوع

من أجل إنجاز أكبر قدر ممكن من الدعاية حول الموضوع. تم استغلال مؤتمر حول قانون الجنسية (أنظر القسم 1.1.2 على سبيل المثال) للتعريف على المستوى الوطني بالوضع المتردي لقضية الوثائق الرسمية للنساء. وتم إدماج هدف إصدار وثائق رسمية للمرأة. كجزء من مفهوم المؤتمر. في أعمال التنسيق للتحضير للمؤتمر على المستوى الوطني. والتي



الصورة: جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية



المجلس القومي للمرأة) بشكل مباشر من أجل تعبئتهم لتنفيذ أهداف المشروع. وتم إعطاء الأولوية للمقابلات والاتصالات الشخصية. كما شنت الجمعية حملات بريدية محددة الهدف تتضمن تصريحات صحافية وتقارير حول مشاكل فردية.

إنشاء فرق عمل على المستويين الإقليمي والمحلي

تم إنشاء فرق عمل على المستويين الإقليمي والمحلي. تعاملت على الفور وفي الموقع مع المشاكل المحددة التي تواجهها النساء اللاتي لا يحملن أوراق رسمية. وجمعت فرق العمل ممثلين من المنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى الممثلين المفوضين من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية. والشرطة ومسؤولي أقسام السجل المدني.

أقسام السجل المدني المتنقلة

تماشياً مع شعارها "الحماية والبقاء" قدمت الجمعية دعماً عملياً لمساعدة المرأة على استخراج بطاقات شخصية. إلا أن الجمعية كان ينقصها العدد الكافي من العاملين الذين يرافقون كل امرأة في حاجة إلى مساعدة إلى قسم السجل المدني. لذا أجرى موظفو الجمعية اتصالات مع رؤساء أقسام السجل المدني في محاولة لإيجاد حل. وتوصلوا بالفعل إلى حل متمثل في وحدات متنقلة، تلتقي بعشرات النساء في آن واحد في حجرات مستأجرة لهذا الغرض من قبل جمعية نهوض وتنمية المرأة. للسماح لهن بتقديم طلباتهن. ويقول منتصر ابراهيم، رئيس البرنامج القانوني للجمعية: "في أول الأمر لم تعجب الفكرة موظفي أقسام السجل المدني ورؤسائها على الإطلاق. ولكننا سألناهم عما يفضلون: 150 امرأة في آن واحد في مكاتبهم. أم هنا في مكاتبنا. ولم يتأخر ردهم طويلاً."

ممثلي وزارة الداخلية وأعضاء البرلمان. إذن فقد أخذت الجمعية تجارب هؤلاء الأفراد كنقطة انطلاق للإصلاحات اللازمة. تماماً مثلما كانت قد فعلت من قبل في حملة إصلاح قانون الجنسية.

إنشاء لجنة إعلامية

تم إنشاء لجنة إعلامية منفصلة لأغراض المشروع. ضمت صحافيين وناشطين متعاطفين مع الجمعية ومع أهداف المشروع. وهدفت هذه اللجنة إلى (1) إعداد تقارير حول المشاكل المرتبطة بالحياة بدون بطاقة شخصية. ونشرها بشكل منتظم في الصحافة وعرضها في التلفزيون؛ (2) إصدار نشرات وملصقات وبطاقات بريدية حول موضوع الوثائق الرسمية؛ (3) تدريب موظفي الجمعية وترقية مهاراتهم في مجال العلاقات العامة. و(4) تحسين نوعية أنشطة الجمعية في مجال العلاقات العامة.

أعمال الضغط التي تستهدف القوى المؤثرة سياسياً وصناع القرار

خاطبت الجمعية أعضاء البرلمان. ومثلي الوزارات. وأعضاء في المؤسسات عالية المستوى (بما في ذلك



تصوير شيرين سالم



البطاقة الشخصية أولاً، ثم الوظيفة - قصة نجاح

لا تستطيع وداد النجار³⁶ أن تحدد لنا سننها بالضبط، فميلادها لم يسجل أبداً. تقول: "على الأرجح أن عمري 46 سنة". تعيش وداد مع زوجها وأبنائها الأربعة في منطقة فقيرة في حلوان. كبر ابناها الكبيران وهما الآن يعملان، بينما ما زال الصغيران في المدرسة. في الماضي كان زوجها مجدي قادراً على إعالة الأسرة بمفرده، ولكنه مرض. وتقول وداد: "كان علي أن أكسب العيش من أجل الأسرة، ولكن أحداً لم يعطني وظيفة لأن ليس معي أوراق رسمية. أردت أن أستخرج بطاقة شخصية لكن لم يكن معي المال الكافي لدفع الرسوم. كانت الحياة بلا بطاقة شخصية صعبة جداً، ليس فقط لصعوبة الحصول على وظيفة، ولكن حتى في الحياة اليومية. كلما ذهبت إلى مدرسة الأولاد لأي سبب كنت أخشى أن يسألني أحد فيكتشف أن ليس معي أوراق. كان الأمر مخجلاً جداً!"

ثم عرفت وداد من صديقة لها أن المساعدة موجودة، وساعدها استشاري قانوني على ملء استمارتها. كما سددت الجمعية رسومها. "كان هذا رائعاً، فهم يعاملونك نداءً بندياً، ليس كشحاذ ولكن كشخص متساو". وأخيراً حصلت وداد على وظيفة في جمعية تنمية صغيرة في الحي الذي تسكن فيه. وتقول لنا فرحة: "لا أكسب الكثير، ولكنها وظيفة ثابتة." وتخطط وداد للأمام: "أتعلم الآن القراءة والكتابة، وربما أنجح في يوم من الأيام في الحصول على الشهادة الابتدائية. هذا هو حلمي!"

(ج) الآثار

حصلت أكثر من 6000 امرأة في القاهرة الكبرى على وثائق شخصية رسمية في إطار المشروع، مما حسن من فرصهن ونوعية حياتهن بدرجة كبيرة. وتمكن عدد كبير من النساء من الحصول على وظائف برواتب أعلى نتيجة لذلك. كما تمكن بعضهن أخيراً من تفعيل حقوقهن القانونية، مثلاً ضد أزواجهن بعد الطلاق أو في قضايا الميراث.

وقد نجح التنسيق الوطني وفرق العمل الإقليمية في فتح قنوات اتصال جديدة بين فئات نادراً ما تتعاون معاً. كما تم تعزيز منظمات المجتمع المدني. كل هذه الآثار خلقت بيئة سيسهل فيها تطبيق تعديلات تشريعية وإدخال إجراءات مبسطة.

كما نجح المشروع في توعية كبار صناع القرار على المستوى الحكومي بصعوبة الوضع الذي تعيشه النساء بلا وثائق رسمية. وزاد الوعي بضرورة إسراع إجراءات استخراج الوثائق وجعلها أقل بيروقراطية. كما زاد الإدراك بأن الحكم الرشيد شرط أساسي للتنمية.

كما زاد الوعي بين الفئة المستهدفة الأساسية - أي النساء بلا وثائق شخصية رسمية - بشكل واضح. فبعد المؤتمر الوطني اتصل عدد كبير من النساء المعنيات بالجمعية لطلب المساعدة في استخراج شهادات ميلاد وبطاقات شخصية. وقد ساهمت التغطية الواسعة والجيدة للمشروع في بدء حوار عام حول حقوق المرأة.



(د) الخلاصة:

أنشطة العلاقات العامة وإقامة الشبكات

السياق	مئات الآلاف من النساء ليس لديهن وسيلة لتفعيل حقهن في وثائق رسمية، مما يمنعهن فعلياً من ممارسة حقوقهن المدنية
الاستراتيجية	من شأن الجمع بين أعمال الضغط وإقامة الشبكات بين أهم الأطراف الفعالة أن يمكن المرأة من الحصول على وثائق رسمية
الأدوات	<ul style="list-style-type: none">• إشراك الأطراف الفعالة القريبة من الحكومة• إقامة اتصالات مباشرة بين الأشخاص المعنيين وصناع القرار. واستخدام التقارير المباشرة من الأشخاص المعنيين لتكثيف الأثر العاطفي• رفع الوعي عبر الاستفادة من الأفلام التسجيلية وأنشطة العلاقات العامة على المستوى الوطني• مخاطبة العاملين في مجال الإعلام بوجه خاص وإشراكهم في عملية التخطيط لأنشطة العلاقات العامة وتطبيقها• إنشاء فرق عمل وإقامة الشبكات على المستويين الإقليمي والمحلي• إتاحة الحلول المخصصة للمشاكل المحددة (مثلاً أقسام السجل المدني المتنقلة)
الدروس المستفادة	<ul style="list-style-type: none">• هناك عدد ضخم من النساء المصريات اللاتي يردن بشدة استخراج وثائق رسمية إلا أنهن يعانين من مشاكل كبيرة في القيام بذلك بمفردهن• كان من المهم إقامة شبكات مع مجموعة متنوعة من الشركاء من أجل تعبئة دعم واسع القاعدة لأهداف المشروع• أدى التعاون مع الحكومة ومع الأفراد المقربين منها إلى قبول المشروع من قبل الفئات المستهدفة الأساسية: صناع القرار السياسيين والموظفين الإداريين• من الممكن في مصر تطوير حلول مخصصة حسب الحاجة بالتعاون مع السلطات والشرطة من أجل التغلب على الإجراءات البيروقراطية ومساعدة النساء على المطالبة بحقوقهن. يجب أن تفتح فكرة أقسام السجل المدني المتنقلة الباب أمام تطوير حلول مبتكرة في مجالات أخرى• تعد الشهادات الحية من قبل النساء المعنيات أسلوباً فعالاً جداً في التأثير على السياسيين وصناع القرار

2.2.2. مصر: نصوص قانون الطلاق والواقع القانوني الذي تعيشه المرأة

(أ) السياق

في عام 2000 تم تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 1 لعام 1926. وتم في هذا الإطار إدخال نص حول الخلع. قبل تعديل القانون كان من حق الرجال فقط أن يطلقوا زوجاتهم بدون إبداء أسباب. أما النساء. فلم يكن من حقهن الحصول على حكم بالطلاق إلا إذا قدمن أدلة على وجود عيوب محددة يصعب إثباتها في الزوج. كالعقم أو غياب الزوج لأكثر من 12 شهراً. أو الضرر الذي يقع على الزوجة أو فشل الزوج في توفير الأمان المادي للزوجة نتيجة لعدم أنفاقه عليها. ولا يتم تطبيق الزوجة من زوجها إلا إذا أكد القاضي وجود مثل هذه الحقائق.

منذ أن تغير القانون في عام 2000. أصبح من حق النساء في مصر أن يرفعن دعوى طلاق بدون الإفصاح عن أسبابهن أمام المحكمة. غير أن ذلك يستلزم منهن التنازل عن بعض حقوقهن: المهر ومؤخر الصداق والنفقة الخاصة بهن. أما نفقة الأطفال وحق الحضانة فلم يتأثرا بقانون الخلع. كما يحق للمرأة أن تبقى في بيت الزوجية طالما هي حاضنة للأطفالهما. وعلى الرغم مما يسببه طلاق الخلع من فقدان المرأة للأمان المادي فقد رفعت مئات السيدات في القاهرة دعوى طلاق خلع في اليوم الأول من تطبيقه.

الخلع – الأساس والأصل

الخلع في الأصل شكل من أشكال الطلاق جاء ذكره في حديث نبوي وفي آية قرآنية. في الحديث يقنع الرسول زوج سيدة أرادت أن تطلق منه بأن يطلقها شريطة أن ترد إليه مهرها. ويقول النص القرآني الذي يستخدم لتبرير التعديل القانوني:

”ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أنتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتن ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به”.

(سورة البقرة: 229) ³⁷



النساء على استخدام حقهن في طلاق الخلع خوفاً على سمعتهن أو مكانتهن في الأسرة. كما أن الواقع ما زال بعيداً عن التوقعات في غير ذلك من الجوانب. ففي بعض الحالات استمرت الإجراءات لأكثر من سنتين بدلاً من أن تنتهي في غضون ستة أشهر كما كان متوقعاً. ورغم أن تأسيس محاكم الأسرة في 2004 نجحت نوعاً ما في تبسيط بعض الإجراءات. إلا أنها لم تحل مشكلة نقص المعرفة عند القضاة وأمناء السجلات. أو مواقفهم الأبوية.

وقد رفع التعديل القانوني الآمال بدرجة كبيرة. فقد كان التوقع السائد أن يصبح الطلاق أسرع وأقل بيروقراطية. حيث أن طلاق الخلع لا ينص على إجراءات استثنائية مطولة في المحاكم. كما أنه ينص على أن يصدر الحكم في خلال ستة أشهر. بينما كانت إجراءات الطلاق في الماضي تستمر لعدة سنوات.

إلا أن مشاكل النظام الجديد سرعان ما بدأت تظهر. فالكثير من القضاة لم يكن لديهم معرفة كافية بالقانون الجديد. أو إدعوا عدم معرفتهم به. واعتقدت نساء عديدات أن طلاق الخلع سيفقدن حق حضانة أطفالهن (وبالتالي الحق التلقائي في البقاء في بيت الحضانة) بالإضافة إلى حقوقهن المالية. ومما زاد الأمر صعوبة المحظورات التي تحيط بموضوع الطلاق. فالنساء المطلقات في مصر كثيراً ما يعرضن أنفسهن لخطر فقدان مكانتهن الاجتماعية. ولا تجرؤ الكثير من



"المجتمع لم يتقبل التعديل بعد"

لم يتقبل المجتمع قانون الخلع الجديد بعد. فهو ما زال مجتمعاً أبوياً جداً بطبيعته. ما زال القول الفصل للرجل. ولا يحق للمرأة أن تقرر أي شيء بنفسها. حتى عندما تكون مستعدة لتقديم تضحيات. واجه القانون الجديد معارضة كبيرة. حتى من جانب بعض الأفراد الليبراليين واليساريين. والآن علينا أن نتابع كيفية تطبيق قانون طلاق الخلع على أرض الواقع. وعلينا أن نوضح وجهة نظرنا. يتعين على القضاة أن يكونوا على علم بتفاصيل القانون. وأن يطبقوه. وسينطوي ذلك في بعض الحالات على مواجهات. من غير المقبول تماماً أن يطبق القضاة قانوناً ما في أحيان ولا يطبقونه في أحيان أخرى. كما يروق لهم. ولا بد أن يكون حق أي امرأة في إنهاء علاقة قد انهارت تماماً إذا أرادت ذلك ومتى أرادت ذلك أمراً في منتهى الطبيعية. كما أنني لا أفهم لماذا يتعين على المرأة أن تخرج صفر اليدين من الحياة الزوجية بعد طلاق الخلع. فمن غير المنصف أن تضطر المرأة إلى تقديم تضحيات مادية عندما تشرع في إنهاء الزواج. في حين أن الشيء نفسه لا ينطبق على الرجل. وحتى عندما تبدي المرأة استعدادها للتنازل عن كل شيء. يرفض القاضي أحياناً خلعها من زوجها. يجب على الدولة أن تفعل المزيد بهذا الشأن.

كريمة كمال. صحافية في مجلة "صباح الخير"

المشاركة الفعالة في الدراسة من جانب

الأشخاص المعنيين بتطبيق القانون

تم تصميم استبيانات لكل من أنواع القضايا الثلاثة (النفقة، الحضانة، حق الإقامة) لقياس درجة معرفة المحامين والقضاة. وفي إطار الرصد التشاركي، لم يتم الاكتفاء بمراقبة الأطراف الفعالة ذات الصلة وتقييمهم، بل تم كذلك إشراكهم بشكل فعال. وساعد هذا على جعل عملية الرصد مقبولة بدرجة أكبر وعلى تحسين نوعيتها. كما كان ذلك بمثابة فرصة لمراجعة الدراسة على فترات منتظمة ومناقشتها مع أهم أصحاب المصالح.

التدريب الإضافي للأشخاص المعنيين

بتطبيق القانون

تم توفير تدريب إضافي للقضاة والمحامين حول المحتويات الجوهرية للقانون وأسلوب تطبيقه السليم. وركزت الدورة على تزويد النساء بالخدمات الاستشارية القانونية المراعية لشؤون المرأة.

إشراك مستخدمي القانون الجديد

والأنشطة التعليمية

كذلك تم في إطار الدراسة تعبئة الفئة المستهدفة الرئيسية للمشروع، وإجراء مقابلات مع بعض عملاء المراكز المحلية للجمعية. بالإضافة إلى ذلك نُظمت فعاليات عامة لتعريف المرأة بالأراء الدينية من أجل تعزيز وضعهن القانوني أمام المحامين والقضاة وفي مجتمعاتهن.

(ب) الاستراتيجية

أطلقت جمعية نهوض وتنمية المرأة في عام 2004 مشروعاً تحت شعار "الرصد القانوني" (Legal Watch) كان فريداً من نوعه في مصر. وشمل عدة حزم مختلفة مكونة من إجراءات متشابكة ومتكاملة. وتم اللجوء إلى الرصد التشاركي للتعرف على أي عجز هيكلية وعلى الثغرات المتعلقة بمعرفة القانون وتطبيقه. كما هدفت الجمعية إلى التعرف على المواقف السلبية أو الإيجابية للأطراف الفعالة المختلفة تجاه القانون الجديد. وهدف المشروع في الوقت نفسه إلى إقامة المزيد من الشبكات بين كل من الجمعية والنساء في الأحياء الفقيرة والأطراف الفعالة التقدمية في السلطة القضائية والشرطة. وتعرض الأقسام التالية بعض عناصر الرصد التشاركي التي شكلتها المشاركة الفعالة للأطراف ذوي الصلة بالمشروع.

التحليل التشاركي لسجلات المحاكم

شكل البحث الموسع في سجلات المحاكم محور أنشطة الرصد. وتمثل الهدف في التعرف على العوامل المحددة التي تعيق تطبيق قانون الطلاق المعدل. وتم تصنيف القضايا حسب النوع (النفقة، الحضانة، حق الإقامة). ومن أهم الذين شاركوا في الدراسة المحامية عزة صلاح الدين التي تقدم المشورة للنساء حول قانون الطلاق في الجمعية وترافقهم إلى المحكمة. وتقول إنها اضطرت إلى التغلب على عقبات هائلة من أجل إكمال الدراسة. "كان من الصعب جداً الوصول إلى سجلات المحكمة. كان علي أن أذهب إلى هناك كل يوم وأن أطلع على قوائم لا نهاية لها من أرقام ملفات قضايا الطلاق. ثم كان علي أن أقنع موظفي المحكمة بأن يتركوني أطلع على السجلات. وكان هذا الأمر أصعب لأن الموظفين كانوا يتوقعون رشوة في كل مناسبة." وقامت الدراسة بتقييم 1200 حالة طلاق نظرت فيها محاكم الأسرة في القاهرة والقليوبية والغربية والمنيا. كما تم فحص بعض هذه السجلات بشكل منفصل في إطار دراسة أخرى.



الحوارات مع الأشخاص المعنيين بتطبيق القانون الجديد والنساء المستخدمات له

أنشأت الجمعية منتديات مناقشة سمحت للنساء المعنيات بإقامة حوارات مع القضاة والمحامين حول العقوبات التي يواجهنها عندما يحاولن اللجوء إلى القانون الجديد.

مؤتمر وطني حول طلاق الخلع

بلغت الحملة أوجها مع تنظيم مؤتمر وطني حول طلاق الخلع. تم في إطاره عرض ثغرات القانون الجديد وأوجه القصور فيه. والتعرف على التداعيات القانونية والاقتصادية والاجتماعية للقانون.

الأفلام التسجيلية

أنتج القسم الإعلامي للجمعية فيلماً تسجيلياً متميزاً عنوانه "نساء بلا مأوى" (11 دقيقة) عن النساء اللاتي يصبحن بلا مأوى بعد الطلاق.



تصوير شيرين سالم

لا يهمني ما أفقد - لا أريد إلاحريتي

عزيزة دوية³⁸ عمرها 36 سنة. عندما كانت في الرابعة عشرة من عمرها تم تزويجها من رجل أكبر منها بكثير ضد رغبتها. الآن عندها ثلاثة أبناء. أصغرهم عمره احدى عشرة سنة. ولكنها تعلمت أن تدافع عن مصالحها. وساعدها في ذلك مركز الاستشارات القانونية التابع لجمعية نهوض وتنمية المرأة في حلوان. تقول لنا: "لم يسمح زوجي لأولادنا باستكمال تعليمهم المدرسي. فقد كان يريد لهم أن يشتغلوا ويكسبوا عيشهم." عندما احتجت عزيزة. قطع عنها مصروف البيت. تقص علينا والمرارة في صوتها: "لم يكن يعطينا إلا (ما يوازي) 50 يورو سنت في اليوم الواحد. لنعيش عليها أنا وأولادي." قررت عزيزة أن تطلقه. "ولكن زوجي رفض. ولم أكتشف إلا بمحض الصدفة أن هناك مركزاً استشارياً للنساء ذات المشاكل القانونية. كانت استشارتهم لا تقدر بمال. لأنني اكتشفت للمرة الأولى أنه بإمكانني أن أطلق نفسي عن طريق الخلع. وقالوا لي أنني سأتلقي نفقتي من بنك ناصر الاجتماعي إذا رفض زوجي أن يدفع." ورفعت عزيزة دعوى طلاق. "ثم عقد جلسة صلح أمام القاضي. وكان زوجي بعده معارضاً للطلاق. ولكنني تمسكت برأيي." وساند مركز الاستشارات القانونية التابع للجمعية عزيزة في مطالبتها بالنفقة. فانتصرت بفضل جمعية نهوض وتنمية المرأة". الآن أحصل على 250 جنيه في الشهر لأولادي الثلاثة (حوالي 30 يورو) من خلال بنك ناصر الاجتماعي. وهو ليس بالمبلغ الكبير. ولكنه يكفي. المال لا يهمني بقدر ما يهمني أنني أصبحت حرة."

الفترة ما بين يناير 2007 ومارس 2008 لجأت حوالي 40 امرأة وأطفالهن إلى هذه المساكن لفترة انتقالية.

ونجح المؤتمر الوطني حول قانون الطلاق نجاحاً باهراً، فشارك فيه أكثر من مئة منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى الكثير من الشخصيات المصرية المعروفة من النشطاء في مجال حقوق المرأة والمحامين والأطباء والعلماء والأكاديميين وصناع القرار السياسيين. وتم خلال المؤتمر التعرف على أوجه قصور القانون، وعرض فيلم "نساء بلا مأوى" الذي أكسب المشاركين فهماً أعمق للموضوع وفتح حواراً حول العقبات التي تواجه المرأة في سعيها للجوء إلى القانون.

كما أدت حملة المؤازرة من أجل تحسين حقوق المرأة إلى إجراء تغيير في القانون، من بين أشياء أخرى. تم رفع سن حضانة الأطفال إلى 15 بالنسبة للبنات والأولاد.⁴⁰ مما يعطي الأمهات وأطفالهن درجة أكبر من الأمان، وهو أساس التخطيط لمستقبلهن. كما أصبح من حق المرأة البقاء في بيت الزوجية لفترة أطول إذا كان عندها أطفال قصر.

(ج) الآثار

أبرزت نتائج الدراسة ضرورة توفير المزيد من التدريب للقضاة، فقد سمحت لهم الدورات التدريبية بالتفكير في أنماط سلوكهم ومواقفهم الأبوية.

وبالنظر إلى أوجه القصور التي ثبت وجودها في مجال تطبيق القانون، تم ممارسة الضغط على الدولة وعلى السلطة التشريعية للالتزام بالتواريخ التي حددها القانون ولعدم إطالة الإجراءات بدون داع بسبب البيروقراطية والتعسف المحض.

ولتحسين الأمن المادي للزوجات المطلقات اقترح تأسيس صندوق للمطلقات الفقيرات على غرار النموذج التونسي. ويعمل هذا الصندوق منذ عام 2006 ويديره بنك ناصر الاجتماعي.³⁹

وأخيراً تم الاعتراف على أعلى المستويات بالوضع المأسوي للنساء اللاتي فررن من العنف الأسري وفقدن بيوتهن بسبب طلاقهن. في أحد ضواحي القاهرة، وفرت السلطات المحلية في أوائل 2007 مجموعة من الشقق للجمعية من أجل إيواء النساء والأطفال ضحايا العنف الأسري أو الذين طردوا من بيوتهم، حيث يسمح لهم البقاء فيها لمدة ستة أشهر بحد أقصى. في



(د) الخلاصة:

الرصد التشاركي للأثار

السياق	يمنح قانون الطلاق المعدل المرأة في مصر كذلك حق رفع دعوى الطلاق لغير ضرر، إلا أن النساء لم يستفدن من هذه الفرصة لأسباب عديدة
الاستراتيجية	الرصد والتوثيق وأنشطة الضغط السياسي من أجل التعريف بأوجه القصور في تطبيق القانون
الأدوات	<ul style="list-style-type: none">• دراسة تجريبية مستندة إلى سجلات المحاكم• إشراك الأطراف المعنية بتطبيق القانون في الدراسة، وتوفير تدريب إضافي لهم• تعريف النساء اللاتي رفعن دعوى طلاق بحقوقهن• إقامة منتديات عامة تحضرها النساء اللاتي رفعن دعوى طلاق والأشخاص المعنيين بتطبيق القانون• تنظيم مؤتمر وطني حول الموضوع مع تواجد إعلامي واسع• تقديم خدمات استشارية قانونية مجانية ودعم من قبل المحامين للنساء المتضررات• عمل إعلامي مكثف من خلال الأفلام التسجيلية والشهادات الحية للنساء المتضررات
الدروس المستفادة	<ul style="list-style-type: none">• يجب توفير تدريب مكثف ومخصص للقضاة ولموظفي المحاكم وضباط الشرطة (بصفتهم الفئات المستهدفة الرئيسية لتمكين المرأة من الوصول إلى القانون)• الرصد التشاركي وسيلة ممتازة للمؤازرة، حيث أنه يبني علاقات شخصية ومهنية مع المضاعفين المحتملين بالإضافة إلى جمع المعلومات• أنشطة المؤازرة/ التوعية يجب أن تصاحبها المساعدة الفعلية للنساء المتضررات: تحتاج النساء الفقيرات إلى الدعم لتسديد أتعاب المحامين، وإلى شخص يرافقهم إلى السلطات المختلفة، بالإضافة إلى التوجيه المهني• النتائج المعتمدة على التجربة ومعرفة الحقائق أمور أساسية في أنشطة الضغط السياسي - فلا يمكن أن تنجح حملات الضغط بدون توافر البيانات الكافية حول المشاكل الأساسية

3.2 نشر المعرفة القانونية من خلال أنشطة الضغط مع المضاعفين ورجال الدين

- حرمان البنات من التعليم المدرسي
- زواج القُصّر والزواج القسري
- تقييد حرية حركة المرأة وحرية سفرها
- إجبار النساء على طاعة رجال أسرهن وأزواجهن
- تقييد حق المرأة في التطليق
- دية المرأة المقتولة أقل من دية الرجل المقتول
- تقييد حق المرأة في الإدلاء بشهادتها في الجرائم التي يعاقب عليها بالموت أو منعها من هذا الحق
- تقييد حق المرأة في حضانة أطفالها بعد الطلاق
- تقييد حق المرأة في الميراث.

في بداية الأمر لم يكن من السهل على المنظمات النسوية والنشطاء في مجال حقوق المرأة في البلدان العربية أن يتعاونوا مع رجال الدين. فللهولة الأولى يبدو وكأن الشريعة الإسلامية لا تسمح بتعزيز وضع النساء في العصر الحديث، وذلك لاتسام الحوار حول الشريعة بالسلبية عادةً. ذلك بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو تفسير متحفظ للقرآن، وهو تفسير يسعى علانية إلى تبرير التمييز ضد المرأة باسم الإسلام.

وفي اليمن ليس هناك فصل واضح بين الدولة والدين، لذا فإن أي تغيير اجتماعي أو قانوني لن تتوافر له فرصة نجاح إلا إذا كان يستند إلى حجج دينية. ويلعب رجال الدين دوراً هاماً في تشكيل الرأي العام، ومن هنا فإن من شأنهم أن يشجعوا احترام حقوق الإنسان بشكل فعال.

1.3.2 اليمن: التفسيرات القرآنية المنصفة للمرأة

(أ) السياق

تعرض النساء في اليمن إلى التمييز بأشكاله العديدة، سواء بسبب نصوص بعض القوانين أو في الحياة اليومية. وغالباً ما يتم تبرير هذا التمييز بالاستناد إلى الدين، إلا أنه من غير الصحيح أن كل مظاهر عدم المساواة تعود للقرآن أو السنة النبوية. ففي كثير من الأحيان تقف وراء ذلك التقاليد والمواقف الأبوية والمعادية للمرأة السائدة في البلد، والتي لا تستند إلى أي نصوص دينية، بل أنها في كثير من الأحيان تتنافى مع تعاليم الإسلام. فعلى سبيل المثال، يتم تبرير الممارسات التالية على أنها فريضة إسلامية:

منذ عام 1980 بدأ عدد متزايد من النشطاء والأكاديميين من الرجال والنساء في البلدان الإسلامية باستخدام النصوص الإسلامية لتبرير الإصلاحات الديمقراطية وتحرير المرأة. وكان من هؤلاء عالمة الاجتماع المغربية الأستاذة فاطمة المرينسي (جامعة محمد الخامس بالمغرب) وأستاذة الجامعة الباكستانية السيدة أسماء بارلاس (إيثاكا كوليدج، الولايات المتحدة الأمريكية) ود. شيرين عبادي الإيرانية الحاصلة على جائزة نوبل. كما ساهم بعض الأكاديميين من الرجال مثل الأستاذ خالد أبو الفضل الكويتي الأصل (كلية الحقوق بجامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية). عبّر هؤلاء الإصلاحيون عن افتناعهم بأن القرآن ليس معادياً للمرأة، بل أن المشكلة تكمن في التفسيرات الحرفية من جانب العلماء ومجموع الأحاديث. فهم يرون أن المصادر الدينية يجب أن تفهم في سياقها التاريخي للزمن الذي كتبت فيها، وأن التأويل يجب أن يمنح حيزاً أكبر. على سبيل المثال: القرآن يبيح للرجل الجمع بين أربع زوجات. بعض البلدان الإسلامية فسرت ذلك على أن من حق الرجل أن يتزوج من أكثر من امرأة كيفما شاء. إلا أن القرآن يحث الرجل على أن يعدل بين كل زوجاته. في بلدان مثل المغرب يسمح بتعدد الزوجات، إلا أن هذا الأمر منظم بدقة من قبل القانون. ويقول القرآن كذلك على أنه من المستحيل أن يعدل الرجل بين زوجاته الأربع. لذا فإن أي تفسير إصلاحي منصف للمرأة لا بد



فقد تم تصميمها أساساً للتعريف بالمقاييس الدولية وتعليمها. وتقول السيدة سعاد عطا القدسي رئيسة الملتقى والتي شاركت في تأسيسه: "في أول الأمر لم تكن هناك إلا إشارات بسيطة للدين الإسلامي، وهو المؤثر الأكبر في المجتمع اليمني، والأكثر من ذلك، في العلاقات بين الجنسين في اليمن. وشيئاً فشيئاً أصبح من الواضح أن التركيز على مقاييس حقوق الإنسان وحقوق المرأة الدولية دون غيرها لا تؤثر بالشكل المرجو على الفئة المستهدفة." وتضيف سعاد عطا القدسي: "إن المجتمع اليمني متأثر بالدين بدرجة كبيرة. أي حديث عن المساواة بين الجنسين أو عن تحرير المرأة يصنف على الفور على أنه استعمار غربي أو أنه معاد للإسلام. ولكن من غير الصحيح أن نتظاهر بأن تحرير المرأة ميزة يتمتع بها الغرب فقط. فالإسلام كذلك أعطى المرأة حقوقاً - ما عليك إلا أن تقرأ النصوص بالطريقة الصحيحة."

بدأ الملتقى يعيد النظر في استراتيجيته. وفي عام 2002 قرر أن يستهدف النساء بشكل خاص ليعرفهن بحقوقهن في الإسلام. وتم لهذا الغرض تدريب واعظات إسلاميات شابات وصحافيين ومدربين ومحامين ونشطاء في حقوق الإنسان ليقوموا بدور المدربين والوسطاء.

أن يتوصل إلى النتيجة المنطقية بأن القرآن يميل إلى الزواج بواحدة فقط. وهو ما تؤكد التطورات الاجتماعية الحديثة. ولا بد من وضع المبدأ القرآني الذي يسمح بزواج الرجل بأربع نساء في سياقه التاريخي. فهذه المدرسة الفكرية ترى أن القرآن يتعين تفسيره في سياق تاريخي. كذلك فإن كل آيات القرآن التي تتناول موضوعاً معيناً (مثلاً تعدد الزوجات) لا بد أن ينظر لها في مجملها. وذلك للوصول إلى أحكام منطقية.

ويعتبر التعرف على العناصر المساواتية (القول بالمساواة بين البشر) في القرآن أمراً حيوياً بالنسبة لأنصار الإصلاح القائم على الدين. فتلك الحركات المؤيدة للإصلاح لا تتواجد في فراغ. بل أنها تجتذب عدداً متزايداً من شباب المسلمين والمسلمات الذين يسعون إلى قدر أكبر من تقرير المصير للأفراد والمساواة. مع الحفاظ على هويتهم الإسلامية.

وسينظر القسم التالي إلى نموذج من اليمن لتوضيح كيفية إشراك الأطراف الإسلامية الفعالة في أنشطة رفع الوعي بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وممارسة الضغط من أجل تفعيلها. وكيفية التشكيك في الحواجز التقليدية بين الرجال والنساء. بل والتغلب عليها.

(ب) الاستراتيجية

تأسس ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، وهو منظمة يمنية معنية بحقوق المرأة، في مدينة تعز في عام 2000. وينص نظامه الأساسي على أنه منظمة نسوية يمنية غير دينية ومستقلة سياسياً.

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المنظمات النسوية في البلدان الإسلامية والعربية، فإن الملتقى يسند مطالبه بالمساواة بين الجنسين إلى المعاهدات الخاصة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان الدولية. وانعكس هذا في البرامج التدريبية التي قدمها الملتقى في السنوات الخمس الأولى من تأسيسه.

الواعظات والوعاظ الإسلاميون في اليمن - فئة مستهدفة فريدة من نوعها

يلعب خطباء المساجد دوراً بالغ الأهمية في تشكيل الرأي العام في اليمن. وهم قد يعملون في مسجد أو أكثر من مسجد في الوقت نفسه. حيث يمكنهم الوصول إلى مئات أو حتى آلاف الناس بشكل مباشر في كل مرة يلقون فيها خطبهم. وبالإضافة إلى خطب الجمعة الأسبوعية. كثيراً ما يدلون بأحاديث حول الموضوعات الدينية والاجتماعية خلال الأسبوع. ويعمل العديد منهم كخطباء بصورة طوعية أو كعمل حر. وحيث أنهم عادة ما لا يخضعون لسلطة وزير الأوقاف والإرشاد فمن السهل نسبياً الوصول إليهم. بشرط أن يكونوا هم على استعداد لتلقي اتصالات.

على عكس زملائهن من الرجال تعد الواعظات ظاهرة جديدة في اليمن. في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين استحدثت المجموعات والأحزاب الإسلامية (خاصة حزب الإصلاح) لقب "الواعظة". من أجل تعبئة النساء للعمل على تحقيق أيديولوجياتهم السياسية والدينية. ومنذ هذا الوقت والواعظات يقدمن دروساً في الإسلام (والسياسة) تستهدف النساء في بيوتهن وفي المساجد (في غرف خاصة ومواعيد محددة).⁴¹ وقد أقيمت بعض النساء المتدينات على وظيفة الواعظة لكونها تعزز من وضعهن الاجتماعي.

وتعديل المفهوم الأصلي. فتم توفير دروس للرجال فقط لمساعدتهم على دعم عملية إعادة النظر في القضايا المحددة. ويقول منسق المشروع الحالي عبد القوي حسن: "إن التمييز الذي تعانیه المرأة لا يشكل مشكلة للنساء فقط بل للمجتمع ككل".

كان لهذا الإجراء أثر هائل. وتم تلقي طلبات من كافة أنحاء الدولة لتنظيم دورات تدريبية مماثلة. وفي المرحلة التالية (2007-2008) تلقت المجموعة التالية من المدربين والمدربات التدريب اللازم لكي ينشروا في المستقبل التفسير غير الأبوي للنصوص الإسلامية المقدسة. بالإضافة إلى مقاييس حقوق الإنسان الدولية على المستويين الوطني والدولي.

وتمثلت استراتيجية نشر تفسيرات القرآن المنصفة للمرأة في توفير تدريب مكثف للعلماء الإسلاميين من الرجال والنساء. وتم توفير خدمات متابعة مكثفة للمشاركين في مرحلة تالية. وذلك عندما كان عليهم تطبيق ما تعلموه أخيراً. كما تم التعريف بتلك الإجراءات من خلال التقارير الإعلامية.

في أول الأمر أثارت الإجراءات التي اتبعتها ملتقى المرأة احتجاجات في اليمن. فألقيت خطب معادية في المساجد تستنكر الملتقى ومشروعه. وأتُهمت المبادرة بأنها نتاج للاستعمار الثقافي الغربي. مما كان له أثره على الفئة المستهدفة: فانسحب عدد من المشاركين المحتملين بشكل مفاجئ وغير متوقع من البرنامج.

إلا أنه في أعقاب تنظيم مجموعة من الفعاليات بمشاركة شخصيات ذات نفوذ في المجتمع (أعضاء في البرلمان. صحافيين. محامين. وعاظ) لتعريفهم بالمفهوم وراء الإجراءات. لاحظ الملتقى وجود رد فعل إيجابي. وتلقى تشجيع من شخصيات بارزة لمواصلة عمله. وكان الهدف من الإجراءات في البداية (2003-2004). "رفع الوعي بحقوق المرأة في الإسلام" هو تعريف النساء "المضاعفات" بالمحتويات والتفسيرات المناهضة للأبوية للقرآن والحديث. وتم تعريف الرجال كذلك بالموضوع من خلال الفعاليات العامة. فأصبح بعضهم حلفاء للمشروع. وعُنت المرحلة التالية (2005-2006) بتوسيع وتعميق كل ما تم تعليمه. كما تم وضع موضوع الجنسانية في سياق حقوق الإنسان والديمقراطية بشكل عام.



المناهج المتبعة في الدورات التدريبية

اختيار الفئة المستهدفة

تم تعريف الفئة المستهدفة منذ البداية، فكان على المشاركين أن يكونوا من الرجال أو النساء الذين يتوقع منهم أن ينقلوا كل ما تعلموه إلى مجتمعهم الخاص. لذا فقد تم دعوة واعظات وصحافيات ومدرسات ومحاميات وناشطات في منظمات غير حكومية من ست محافظات يمنية مختلفة لحضور تلك الدورات. واشترط أن يكون لديهن معرفة عميقة بالقرآن والحديث، حتى يتسنى لهن أن ينشرن تعاليم القرآن بصفتن واعظات. كما اشترط أن يتمتعن بمكانة ما في بيئتهن الاجتماعية والمهنية. وبعد أن ثبت نجاح التجارب الأولية، تم توسيع الفئة المستهدفة للدورات التدريبية لتشمل الرجال من ذوي المواصفات المهنية والاجتماعية المشابهة.

الكشف عن إمكانيات تحرير المرأة الكامنة في القرآن

ركزت الدورة التدريبية على التفسير التقدمي للآيات القرآنية، فتعرض المشاركون أولاً لأهم أجزاء القرآن التي تناول "القضايا الجدلية" الخاصة بحرية السفر وحرية التنقل وتعدد الزوجات وحق الإدلاء بالشهادة. كما تم دراسة الأحاديث دراسة نقدية للتحقق من موثوقيتها وصحتها.

التعرف على الطبيعة التعسفية لتفسيرات القرآن المعادية للمرأة

تمثلت طريقة أخرى لتفكيك التفسيرات الأبوية للقرآن في الكشف عن طبيعة التفسيرات المعادية للمرأة للعديد من الآيات القرآنية. على سبيل المثال: ليس

هناك في القرآن ما يمنع النساء منعاً صريحاً من أن يصبحن قاضيات. إلا أن هناك عدة بلدان عربية لا تسمح لهن بأن يصبحن قاضيات بحجة أنهن "عاطفيات أكثر من اللازم". من ناحية أخرى، فإن عقوبة القتل للنساء في الأردن على سبيل المثال أقسى منها بالنسبة للرجال. بحجة أنهن "أكثر مكرراً" بمعنى أنهن أقل عاطفية من الرجال.⁴² وتشير مثل هذه التناقضات إلى أن التبريرات تم اختيارها على أسس تعسفية بحتة، بما هو في غير صالح النساء. كما أن منع النساء الفعلي من ممارسة مهنة القضاء بحجة أنهن عاطفيات لا يمكن استخلاصه من الآيات القرآنية.

استخدام "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" كإطار قانوني

يسود في المجتمعات العربية الاعتقاد بأن الغرب يخطط لغزو العالم العربي والإسلامي بهدف السيطرة على المنطقة اقتصادياً وسياسياً. بل أن هذا الاعتقاد يتم تشجيعه بصورة متعمدة في بعض البلدان (بما في ذلك اليمن) بهدف تحقيق المصالح السياسية لبعض المجموعات. لذا فإن المنظمات غير الحكومية والنشطاء الذين يسعون من أجل احترام مقاييس حقوق الإنسان الدولية كثيراً ما يندبون أو، على أفضل تقدير، يواجهون صعوبات عندما يحاولون "تسويق" أفكارهم. وقد تمكن ملتقى النساء اليمني من التوصل إلى أداة بسيطة رغم فعاليتها المدهشة، كما تشرح لنا سعاد عطا القدسي: "لقد زدنا رجال الدين بنصوص إسلامية حول موضوعات محددة تتوازى مع وثائق حقوق إنسان دولية. ومن "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" بوجه خاص. حول نفس الموضوعات، وطلبنا منهم أن يقارنوا المحتويات بدقة، وفجأة كانوا جميعهم على استعداد لقراءة الوثائق وتحليلها."

الإسلام. فأدى هذا إلى قبول أوسع للتفسير غير الأبوي للقرآن أولاً. كما أنه منح المشاركين في الدورات التدريبية فرصة تبادل الأفكار مع الآخرين. وعرض أفكارهم علانية وبالتالي اكتساب الثقة والخبرة في التعبير عن آرائهم.

المتابعة المكثفة والمخصصة

تم توفير متابعة مكثفة ومخصصة للمشاركين. من أجل مراجعة فعالية "تدريب المدربين" وضمان الفعالية طويلة الأمد للإجراء. وقام المشاركون في ورشة العمل بتصميم خطط قصيرة ومتوسطة الأمد. شرحوا فيها كيفية استخدامهم لما تعلموه في المستقبل. وتم تنظيم اجتماعات متابعة تحدث فيها المشاركون عن تجربتهم في تطبيق خطة عملهم. تلقوا من خلالها نصائح إضافية. وكانت هذه الوسيلة التي تشبه نظام التوجيه إلى حد بعيد. فعالة للغاية.

نشر التفسير التقدمي

قام الملتقى بنشر أي مواد هامة على الإنترنت. بما في ذلك الدراسات التي أعدت. بهدف تعظيم الأثر عامة. وكذا على المستوى الإقليمي. وتم طباعة الدراسات في شكل كتاب وُزِعَ في اليمن والعالم العربي. كما يمكن تحميل المواد من الإنترنت (<http://www.wfirt.org>). وانطلاقاً من القناعة بأهمية المسجد وكذلك البيت في تشكيل الرأي العام في اليمن. تم توفير دعم خاص لأنشطة الواعظين والواعظات. حيث أن اليمن (على خلاف بعض البلدان العربية الأخرى) لا ينتشر فيه تقليد المقاهي التي يجتمع فيها الرجال ليتناقشوا حول الموضوعات المثيرة للجدل.

وتمثلت أداة أخرى في خلق تواصل مع وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية. فأوردت الجرائد والمجلات اليمنية بانتظام تقارير دقيقة حول المشروع. ليس عن ورش العمل فقط ولكن كذلك عن الحالات الفردية.

العمل مع دراسات حالة

كان العمل مع دراسات الحالة مفيداً للغاية. ففي إطار دورة تدريبية وحت إشراف المؤرخة المصرية منى طالب قام حوالي 30 إماماً وواعظاً بفحص حالات تمييز عملية. وتعرفوا على التباين بين المبادئ التي وضعها القرآن وأسلوب تطبيقها في التشريعات الخاصة بالمرأة.

مقابلات وجهاً لوجه مع الأئمة والواعظ:

العنف ضد المرأة باسم الإسلام

وتمثلت وسيلة فعالة أخرى في مواجهة الأئمة والواعظين وعلماء الشريعة من خلال ورش العمل بالنساء اللاتي كنّ ضحايا التقاليد الاجتماعية التمييزية أو القوانين التي تبرر بأنها إسلامية. وكانت النساء - والتي بلغ عددهن سبع نساء - مستعدات لأن يصفن. بناء على طلب الملتقى. الظلم الذي عانين منه. من الزواج القسري إلى العنف الأسري. ويذكر منسق المشروع عبد القوي حسن: « بالنسبة للكثير من الرجال الحاضرين كانت هذه المرة الأولى التي فكروا فيها بهذا القدر من التأني في وجهات نظر النساء.»

ورش عمل حول التحدث أمام جمهور والكتابة

لتعزيز ثقة النساء بأنفسهن

ولضمان قيام المشاركات في ورش العمل بتوصيل المعلومات التي اكتسبها حديثاً والتأكد من أنهن استطعن استغلال ما تعلمنه. تم إضافة عناصر جديدة إلى ورش عمل تناول القرآن: كتوفير فرص للنساء لتحسين مهارات التحدث أمام الجمهور. ومهارات العرض والتفاوض. ومن خلال ورش عمل التحدث أمام جمهور والكتابة تمكنت بعض النساء من التحدث للمرة الأولى حول الإهانة أو العنف الذي عانينه. فاكتسبن ثقة جديدة بالنفس بفضل فرصة التحدث عن هذه الأشياء.

الجمع بين الدورات التدريبية والفعاليات العامة

حرص الملتقى على الجمع بين الإجراءات التدريبية والفعاليات العامة التي تناولت موضوع حقوق المرأة في



للقرآن فرصة إعادة صياغة هويتهم الدينية بصورة إيجابية. وتقول لنا أروى القوي التي تعمل كمساعدة في المشروع: "أراد أهلي لفترة من الزمن أن يمنعوني من مغادرة البيت بمفردي ومن الخروج للعمل. وكنت أحياناً أسمع إهانات في الشارع وفي الباص لأنني لا ألبس إلا الحجاب. بدون لثام. كنت في صراع مع الإسلام لأنني كنت أرى فيه أشياء كثيرة غير عادلة. الآن أدركت أنه لا تناقض بين الإسلام والحياة. وكان ذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة لي".

بعض الواعظين الذين كانوا في الماضي معادين للحركة النسائية وللغرب معاداة شديدة. بدأوا يتشككون في معتقداتهم ويتعدون شيئاً فشيئاً عن المعتقدات الأبوية بل والمتطرفة في بعض الأحيان. ويقول الواعظ عبد القوي حسن: "منذ سنوات قليلة كنت أستنكر أتباع الحركة النسائية وعملاء الغرب في المسجد". وهو يعمل الآن كمنسق في مشروع ملتقى النساء. وكان في الأصل قد شارك في مشروع الملتقى بهدف محاربته. إلا أنه وجد نفسه يقتنع به بدلاً من إقناع الآخرين بوجهة نظره. ويضيف: "في الماضي كنت في خطبي أقول الكثير عن دور المرأة في الإسلام وأرفض منظمات المرأة التقدمية. أرى اليوم أن آرائي كانت أيديولوجية بدرجة كبيرة. ولا تستند إلى خبرة حقيقية في الموضوع. من خلال لقاءاتي مع النساء في ورشة العمل والمناسبات الأخرى التي نظمها الملتقى فتحت عيني أمام الصعوبات الحقيقية التي تواجهها نساء وفتيات كثيرة في بلدنا".

إصدار دراسات حول موضوعات خاصة

كان من أهم جوانب التعاون بالمشروع إصدار دراسات علمية حول أهم القضايا المتصلة بالقوانين الأبوية والأنماط السلوكية. وصدرت أول دراسة من بين ثلاث دراسات تحت عنوان «عشرة عوائق أمام حقوق النساء في الإسلام»⁴³ التي أعدها محمد سيف العديني. وهو عالم شريعة معروف في اليمن وخارجها تلقى تعليمه في المملكة العربية السعودية. وقد أثارت مطبوعاته النقدية في الماضي فضائح واحتجاجات من جانب الدوائر بالغة المحافظة. وقد أظهرت الدراسة من خلال عرض العوائق العشرة للقوانين والتقاليد الاجتماعية العديدة في اليمن التي تميز ضد المرأة رغم عدم وجود أي أساس لها في القرآن أو السنة.⁴⁴

(ج) الآثار

تعلم المشاركون في ورش العمل أن هناك عدة تفسيرات للقرآن. وأن من حقهم كمؤمنين أن يجدوا سبيلهم الخاص إلى فهم النص القرآني. كما تم تشجيع الرجال والنساء على استخدام قدراتهم على التفكير النقدي والمنطقي.

شعر الكثير من النساء أن المشروع قد عزز من وضعهن. فاكتسبن ثقة أكبر بأنفسهن عند ذهابهن إلى المسجد⁴⁵ أو المدرسة. وبين أسرهن وفي أماكن عملهن. وأصبحن أقدر على الدفاع عن مصالحهن. وقررت إحدى الواعظات الشبابات أن تتخلى عن اللثام⁴⁶ الذي كان يغطي وجهها في الأماكن العامة وأن تعمل كمقدمة لبرنامج ديني في التلفزيون.

وقالت عدة نساء أنهن كن يعانين من نزاع داخلي كبير. فهن من ناحية مسلمات ملتزمات. ومن ناحية أخرى لا يستطعن أن يقبلن التمييز والقيود العديدة التي تفرض عليهن باسم الإسلام. وقد منحهن التفسير غير الأبوي



القرآن هو الأساس - والقرآن يقول بأن الرجال والنساء لهم نفس الحقوق

مشكلتنا هي أننا نساوي بين الفكر الأبوي والإسلام. عندما شرحت هذه الرؤية في المسجد تم فصلي من هناك. ومنذ ذلك الوقت لا يسمح لي بإلقاء الخطب هناك يوم الجمعة. بصراحة هذا لا يزعجني. فأنا اليوم أشعر بحرية أكبر. أنا أفرق تفریقاً واضحاً بين جوهر الإسلام وما أضافه الناس له عبر القرون. إذا عشنا الإسلام كما أراد الرسول وقت نزول القرآن سنعيش كمسلمين. بالنسبة لي. القرآن هو الحل - القرآن فقط لا غير. ولا يهمني غير ذلك. والقرآن يقول بأن الرجال والنساء يتمتعون بنفس الحقوق تماماً.

الواعظ ومنسق مشروع الملتقى عبد القوي حسن

ودورات إدارة النزاعات للأسر. كما يقدم المركز النصح للنساء ضحايا العنف الاسري.

ويشير الطلب المتزايد بين النساء على مزيد من ورش العمل وبالتالي على مزيد من المدربين المتدربين إلى أن المشروع قد لفت الأنظار وأن العديد من الأطراف الفعالة قد أحسوا بأهميته.

كما ساعد المشروع على فتح قنوات اتصال جديدة وهامة. فنشأ تواصل مباشر بين أطراف فعالة كانت في الماضي قلما تتصل ببعضها البعض. وانطبق ذلك أولاً على الرجال والنساء المتدينين وكذلك على المثقفين المتدينين وغير المتدينين وأعضاء الأحزاب اليسارية والأحزاب السياسية الإسلامية. ومن هنا حظيت الدعوة إلى مساواة أكبر بين الجنسين في نطاق الإسلام باهتمام أكبر في المجتمع.

في نهاية الأمر عمل معظم الرجال والنساء الذين أكملوا دورة تدريبية ما بنشاط كبير في مجال حقوق المرأة في بيئتهم؛ حيث كان يعمل بعضهم بالفعل على المستوى السياسي أو تمكنوا من استخدام علاقاتهم للتأثير على الشخصيات السياسية المؤثرة. كأعضاء

وصرح عدد من الرجال المشاركين أن علاقتهم بزوجاتهم وأخواتهم وبناتهم قد تحسنت. فأصبحوا يحترمونهن بدرجة أكبر. يقول لنا مفتش مدرسة يعمل كواعظ متطوع: "في الماضي. عندما كنت أتشاجر مع زوجتي. كنت كثيراً ما أطردها من البيت دون حل المشكلة. الآن أحاول أن أستمع إليها وأن أخذ آراءها مأخذ الجد. ما ساعد على جعل حياتنا أكثر انسجاماً."

وقد درب البرنامج حتى اليوم حوالي 60 "مضاعفاً" من ينشرون المناهج الإسلامية الإصلاحية في مناطق اليمن الحضرية والريفية. بعضهم بنشاط كبير. ويقدر الملتقى أن حوالي 35,000 شخص قد تلقوا معلومات حول حقوق المرأة في الإسلام من خلال المساجد. كما قام المدرسون والمدرسات بنشر القضية في مدارس في أرجاء البلاد. والوصول إلى حوالي 25,000 طالب وطالبة.

واستخدم بعض المشاركين المهارات التي تعلموها من خلال التدريب لإطلاق مبادرات وإنشاء جمعيات جديدة تساهم في تمكين النساء وتشجيع المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال. أنشأت الطيبة النفسية وفاء صالح أول مركز مستقل لتقديم النصائح للأسر في تعز. وينظم المركز محاضرات تقدم معلومات عامة حول حقوق المرأة وقانون الأسرة. بالإضافة إلى دورات إرشادية للشباب



أكبر في المجتمع ككل وعلى المستوى السياسي. بدرجة القوة التي كان يتمناها ملتقى المرأة. وتقول سعاد عطا القدسي: "يقع التلفزيون والراديو تحت سيطرة حكومة اليمن بشكل كامل، ونادراً ما يتم دعوة ممثلي المجتمع المدني للمشاركة في أي نقاشات أو مقابلات. فليس لدينا أي فرصة فعلية لشراء وقت للإعلانات أو أي شيء من هذا القبيل. ويفكر الملتقى حالياً في الاتصال بمحطات التلفزيون الفضائية العربية⁴⁹ بشكل أكثر مباشرة أو حتى في أن يتولى الإذاعة بنفسه".

البرلمان مثلاً. وبذلك تم وللمرة الأولى مناقشة إمكانية تعديل حق المرأة في الإدلاء بشهادتها وقضية الدية.⁴⁷

أدى مشروع "حقوق المرأة في الإسلام" إلى رد فعل عظيم بين الناس في اليمن، وما زال هذا الأثر مستمراً. كذلك كان رد فعل وسائل الإعلام على المشروع واستراتيجيته قوياً. إلا أن رد الفعل هذا اقتصر على وسائل الإعلام المطبوعة أكثر من غيرها، ويعد تأثيرها محدوداً في اليمن نظراً لارتفاع نسبة الأمية بين السكان. ولم يكن رد الفعل في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، التي تلعب دوراً

المرأة المقتولة - هل تبلغ قيمتها نصف قيمة الرجل المقتول؟

وفقاً للشريعة الإسلامية يحق لأي شخص يقتل شخصاً آخر عمداً أو خطأ أن يكفر عن عمله بدفع مبلغ من المال لأسرة الضحية. وفي اليمن جرت العادة أن تبلغ دية المرأة المقتولة نصف دية الرجل المقتول. ويتم تبرير هذه العادة بالإسلام، رغم أنه لا توجد أية قرآنية واحدة تتحدث بهذه الدرجة من التفصيل عن جنس الشخص المقتول. "يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان" (القرآن الكريم، سورة البقرة: 178)⁴⁸ وتحاول المنظمات غير الحكومية في اليمن، استناداً إلى هذه الآية، أن تعدل القانون بحيث يتم التساوي بين الرجال والنساء من حيث الدية التي تدفع. ويحاول بعض أعضاء البرلمان اليمني منذ أواخر عام 2007 التوصل إلى إقرار مشروع قانون بهذا الشأن.



(د) الخلاصة:

تفسيرات القرآن المنصفة للمرأة

السياق	يتم تفسير النصوص الدينية والقانونية بشكل يميز ضد المرأة
الاستراتيجية	تفسيرات للقرآن منصفة للمرأة بالتعاون مع رجال الدين ومحركي عملية التغيير/ المضاعفين الذين يحققون التغيير
الأدوات	<ul style="list-style-type: none"> • التعرف على إمكانيات تحرير المرأة عبر التمعن في القرآن • الكشف عن الطبيعة التعسفية للتفسيرات القرآنية المعادية للمرأة • استخدام "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" كإطار قانوني • العمل مع دراسات الحالة • تنظيم لقاءات بين الخطباء والوعاظ من ناحية والنساء المتضررات من ناحية أخرى • تنظيم ورش عمل حول مهارات التحدث أمام الجمهور والكتابة للوعاظات • متابعة مكثفة ومخصصة
الدروس المستفادة	<ul style="list-style-type: none"> • من الممكن الجمع بين أطراف تبدو كأنها غير متوافقة مع بعضها البعض حول مائدة الحوار. مثل المنظمات النسوية من ناحية ورجال الدين المتدينين والأصوليين أحياناً من ناحية أخرى. ليناقتشوا أمور بالغة الجدلية • للإسلام إمكانيات تقدمية كبيرة. صحيح أنها لن تستبدل مقاييس حقوق الإنسان الدولية. إلا أنه من الممكن استخدامها بشكل تكميلي من أجل تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والرجل في الحياة اليومية. ولا يجوز النظر إلى أنظمة القيم المختلفة باعتبار نظام ما متفوقاً على الآخر بل ينبغي النظر إليها بصفاتها أنظمة متساوية • عبر إشراك الرجال في ورش العمل والموائد المستديرة أصبح بإمكانهم استيعاب أن الظلم والضرر الواقعان على المرأة يشكلان مشكلة في المجتمع ككل. • "التجربة + العاطفة = أثر". يؤدي التركيز على مصائر الأفراد وتنظيم لقاءات وجهاً لوجه مع النساء المتضررات. من خلال المؤتمرات وغيرها. إلى تعاطف أكبر مع القضية موضوع الدورة التدريبية • تساعد المتابعة المكثفة والمخصصة على ضمان استدامة ما تم تعلمه



تصویر شیرین سالم

3. الآفاق: تفعيل حقوق المرأة في إطار الحكم الرشيد

النساء بصراحة وعلاوية عن مشاكلهم الخاصة. أمام الكاميرا في بعض الأحيان. وقد شككت هذه التجربة في النظرة التقليدية المتعلقة بـ "ثقافة العار" والمحظورات في بعض البلدان العربية.

إلا أن فعالية أنشطة العلاقات العامة كانت محدودة بسبب القيود المفروضة على الديمقراطية وحرية الرأي في معظم البلدان العربية حالياً. مما يعوق عمل محركي التغيير في تلك البلدان. فعندما تقع وسائل الإعلام الرئيسية (الإذاعة والتلفزيون) تحت سيطرة الدولة تصبح كل حملة عامة محدودة بالحدود التي تفرض عليها. فإذا كان الهدف هو توفير حقوق الإنسان الأساسية للمرأة لا بد أن يتم ذلك من خلال إجراءات تكميلية تهدف إلى تطبيق الحكم الرشيد. ويتميز الحكم الرشيد بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وضمانها التدريجي. وإشراك الشعب في العملية السياسية وتطبيق سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق اقتصاد سوق اجتماعي يضمن استقرار الاقتصاد الكلي. ويعتبر الحكم الرشيد عنصراً محورياً في الظروف الإطارية للتنمية وشرطاً من شروط الاستثمار الوطني والأجنبي.

إن المنظمات غير الحكومية الإقليمية والمحلية والشخصيات التقدمية داخل المؤسسات وخارجها في المجتمعات العربية المعاصرة هي الأطراف الفعالة التي تعمل على ضمان احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين. وتعد النساء المخلصات للقضية وكذا العديد من الرجال المخلصين شركاء مثاليين للمانحين من الدول الصناعية الذين يريدون اختبار وتنفيذ أساليب مبتكرة في تنفيذ المشروعات.

إلا أنه لن يتحقق على النطاق الواسع أي أثر يذكر إلا إذا تعاونت الأطراف الفعالة على المستوى المحلي مع صناعات القرار السياسيين وهياكل الدولة. ولكي تنجح مساعي النساء للحصول على حقوقهن. فإنهن يعتمدن. سواء تحت القانون العرفي أو قانون الدولة.

تناولت جميع دراسات الحالة المعروضة في هذه المطبوعة المشرق العربي. لا يمكن نقل المحتوى المعروض هنا من بلد مشرقى إلى بلد مشرقى آخر في كثير من الأحيان. حيث أن هذه البلدان تختلف عن بعضها البعض تاريخياً وسياسياً واجتماعياً بدرجة كبيرة. بل والأصعب من ذلك هو نقل المحتوى إلى بلدان المغرب العربي أو شمال أفريقيا. إلا أننا إذا قمنا بمقارنة سنتعرف على بعض الأفكار الأساسية التي يمكن استخدامها في عدة بلدان عربية. بشرط تعديل المحتوى وفقاً للسياق الاجتماعي والثقافي المحدد.

- 1) الربط بين أنشطة الضغط السياسي والتدريب والبحث الإجرائي
- 2) العمل الذي يستهدف موظفي السلطة القضائية والزعماء الدينيين (رجالاً ونساء)
- 3) إنشاء تحالفات وطنية وإقليمية (شبكات) للقيام بحملات وللتركز على موضوعات محددة
- 4) العمل الإعلامي المهني
- 5) الجمع بين الخبرة وعنصر العاطفة في نشاط العلاقات العامة
- 6) الإبداع والشجاعة عند التعامل مع المؤسسات العامة
- 7) الحلول المخصصة للمشاكل العملية

كان الجمع بين أنشطة الضغط السياسي والإجراءات التدريبية والبحث الإجرائي عاملاً أساسياً في نجاح المشروعات المعروضة في هذه المطبوعة. ومثلت الدراسات الميدانية الأساس الذي يمكن منه استخلاص وجهات النظر والتوصيات السياسية. إلا أن أنشطة العلاقات العامة والأنشطة الإعلامية كانت على نفس الدرجة من الأهمية. كما أن الأفلام التسجيلية والجلسات العامة التي تحدثت فيها النساء المتضررات عن تجاربهن في شهادات حية أثبتت فعاليتها في أنشطة الضغط السياسي وأنشطة المؤازرة بشكل خاص. ومن الأمور المثيرة للاهتمام تحدت الكثير من



والدين في إطار التفسير المحافظ للإسلام يمثل تحدياً أمام كل الجهود للتغلب على التمييز ضد النساء والفتيات.

كذلك توضح الظروف الإقليمية والمشروعات المعروضة في هذه المطبوعة أن حقوق المرأة والشؤون الجنسانية من القضايا التنموية الهامة في العالم العربي والإسلامي. ويعد تمكين النساء والفتيات والجهود المبذولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين من الشروط الأساسية لتطبيق الديمقراطية ونظام حاكمية أفضل. كما أنها مقياس للتقدم المنجز في هذه المجالات في العالم العربي. من هذا المنطلق لا يكفي أن يتم التعامل مع الشؤون الجنسانية على أنها موضوع عابر للمجالات، بل يجب أن يظل مجال عمل قائماً بذاته إلى أن تحدث مستجدات أخرى.

ويتوافق ذلك مع التطورات الجارية في المنطقة نفسها، ففي البلدان العربية ما زالت قضايا حقوق المرأة والشؤون الجنسانية قادرة على تعبئة قوات اجتماعية وسياسية ضخمة. في نفس الوقت تعد المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة من أهم محركي التغيير، ليس فقط فيما يتعلق بحقوق المرأة، ولكن كذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحقوق المدنية بشكل عام.

إن الاستراتيجيات والأدوات المبينة هنا والهادفة إلى مكافحة التمييز ضد المرأة المكرس في القانون تؤكد أن المجتمعات العربية المعاصرة لديها إمكانيات كبرى للتغيير والتنمية، وهي إمكانيات لا بد من استغلالها كاملاً، ليس في هذا المجال فقط بل كذلك في عمليات التغيير الأخرى في إطار التعاون التنموي وكجزء لا يتجزأ من الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق الحكم الرشيد.

على وجود نظام تطبق فيه العدالة بشكل سليم، وقضاة مدربين تدريباً جيداً وليسوا معادين للمرأة. لذا فإن المشروعات التي تشمل القضاة (من الرجال وإن أمكن كذلك من النساء) والعاملين في النظام القضائي وكذلك الشرطة من شأنها أن تؤدي إلى تغييرات إيجابية كثيرة. وقد ثبت من خلال المشروعات المعروضة هنا أن الابتكار أفضل من المواجهة في تحسين الوضع القانوني للمرأة العربية وبالتالي في تعزيز نوعية حياتهن.

ولا تقل أهمية المناهج الابتكارية كذلك في أسلوب تعاملنا مع الإسلام. فكل المشروعات المعروضة هنا، مع اختلافها في كثير من الجوانب، قد أظهرت أن الإسلام ليس في حد ذاته عائقاً أمام التنمية. بل أن العكس هو الصحيح. فمن شأن الدراسة المتعمقة للنصوص الإسلامية الأساسية والنظام المرجعي الثقافي النابع من الإسلام أن يخلق دافعاً هاماً للتعاون التنموي. كما أن من شأن إشراك رجال الدين بشكل هادف أن يشجع على نشر الأفكار التقدمية وأن يساعد على إسرار الإصلاحات القانونية. بالطبع، وما نطمح فيه هو وضع مقاييس حقوق الإنسان الدولية جنباً إلى جنب مع التفسير التقدمي للإسلام بحيث يكون المنهجان مكملين لبعضهما البعض، مما سيزيد من أثر مشروعات حقوق المرأة وحقوق الإنسان بدرجة عظيمة.

إلى جانب المشروعات المقدمة هنا تقوم جي تي زد بتنفيذ مشروعات وبرامج ثنائية نيابة عن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، هدفها تعزيز حقوق المرأة بشكل خاص. وتركز معظم تلك المشروعات على بلدان إسلامية. ويختلف كل مشروع وبرنامج عن غيره كثيراً من حيث الظروف المحيطة به والخبرات المكتسبة، وهو أمر متوقع بالنظر إلى الاختلافات الشاسعة بين البيئات الاجتماعية والثقافية. إلا أنه تبيّن تدريجياً أن التفاعل بين الثقافة

4. البليوغرافيا والمراجع:

انتصار بدر (المحررة): عزة صلاح الدين: علي الدين هلال: إيمان بيبرس: جمعية نهوض وتنمية المرأة (2006): الرصد القانوني لقضايا المرأة: نساء بلا مأوى - النفقة - الخلع. القاهرة.

أنور قاسم الخضري (2007): الحركة النسوية في اليمن - تاريخها وواقعها. نشرة خاصة لجريدة البيان. الرياض (المملكة العربية السعودية). هذه النشرة التحريضية كتبها محام سعودي متطرف ضد ملتقى المرأة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005 - نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

جمعية نهوض وتنمية المرأة (2002): المرأة أيضاً تعول. كتيبات المؤتمر الوطني المنعقد في 19 أكتوبر 2002. متوفر باللغتين العربية والإنجليزية.

جمعية نهوض وتنمية المرأة (تحرير كريمة كمال) (2006): ستات من مصر. نشرة. القاهرة.

جمعية نهوض وتنمية المرأة: التقارير السنوية 2000-2007.

د. عادل الشرجبي (2006): الكلفة الاجتماعية للعنف العائلي ضد النساء في اليمن. ملتقى المرأة للدراسات والتدريب. صنعاء.

زينب رضوان: سعاد القدسي/ ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (2004 و2006): دليل تدريبي حول حقوق النساء في الإسلام. تعز/ صنعاء. (غير متاح على نطاق واسع).

عدة مؤلفين (2008): قسم خاص حول حقوق الإنسان وحقوق المرأة في الإسلام. جريدة الوسط الأسبوعية. نشر في 4 يناير 2008. عمل موظفو ملتقى المرأة للدراسات والتدريب على إعداد هذا القسم المستوحى من ورش عمل الملتقى حول المواطنة والإسلام. والمنعقدة في 2007 و2008.

عدة مؤلفين/ أوراق المؤتمر (2005): الأضرار والآثار السلبية للزواج السياحي المؤقت وسبل معالجتها. جامعة إب. اليمن. (conference reader).

فريدة بناني/ ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (2006): دليل حول حقوق النساء في الإسلام. تعز. غير متاح على نطاق واسع.

محمد سيف العديني (2004): عشرة عوائق أمام حقوق النساء في الإسلام. الطبعة الخامسة. تعز. الناشر: ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (يمكن طلبه من الملتقى أو تحميله من موقع الملتقى). يتم حالياً الإعداد لإصدار الطبعة السادسة المنقحة.

ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (2004-2008): تقرير نهائي حول مراحل المشروع 1 و2 و3. (غير متاح على نطاق واسع).

ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (2007): المواطنة في الإسلام. دليل. تعز. (غير متاح على نطاق واسع).



Barakat, Bushra; Funk, Anette; Kröhn, Silvana; Würth, Anna (2007): Rights & Reality - On the Legal Reality Faced by Women in Arab Countries As Exemplified by Matrimonial Law. GTZ/BMZ publication, Eschborn.

Bennani, Farida; Maadi, Zainab/UNDP& POGAR (2003): The Nationality of Women's Children, Between the Rationale of Affiliation with the Islamic Nation and the Rationale of Belonging to the International Community. Conference Paper.

CRTD/UNDP POGAR (2004): Gender, Citizenship and Nationality Programme: Denial of Nationality: The Case of Arab Women. Summary of Regional Research, Beirut, Lebanon
<http://www.pogar.org/publications/gender/nationality/crtdesum.pdf>

ESCWA (2004): Where Do Arab Women Stand in the Development Process?
A Gender- Based Statistical Overview. New York: United Nations.

ESCWA (2005): Statistical Abstract of the ESCWA Region 2005. Education and Illiteracy.
<http://css.escwa.org.lb/Abstract/chap02/index.asp>
(28 August 2008).

Hijab, Nadia (2003): Women are Citizens, Too: The Laws of the State, the Lives of Women. UNDP.
<http://www.pogar.org/publications/gender/nadia/summary.pdf>
(28 August 2008).

Mirza, Qudsia (2008): Islamic Feminism and Gender Equality. In:
ISIM Review 217 Spring 2008 p. 30-31. Available online at
http://www.isim.nl/files/review_21/review_21-30.pdf.
Concise critical and eminently readable look at Islamic feminism
(28 August 2008).

The Qur'an (2004): translated by M.A.S. Abdel Haleem, Oxford World's Classics,
Oxford University Press

Würth, Anna (2004): Women's Rights in the Arab world. Overview of the status of women in family law with special reference to the influence of Islamic factors. GTZ/BMZ publication. Eschborn.



مصادر الإنترنت:

<http://www.arab-hdr.org> (30 October 2008).

<http://www.arab-hdr.org/contents/2005/execsummary-e.pdf> (30 October 2008).

<http://css.escwa.org.lb/Abstract/chap02/swf/2-1-Escwa.swf> (30 October 2008).

http://www.dgvn.de/fileadmin/user_upload/PUBLIKATIONEN/UN_Berichte_HDR/AHDR/AHDR2005-Deutsche_Kurzfassung-final.pdf (30 October 2008).

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_nip_jordan_de.pdf (30 October 2008).

<http://www.law.emory.edu/ifl/legal/egypt.htm> (30 October 2008).

<http://www.pogar.org/publications/gender/nationality/nationality.pdf> (30 October 2008).

http://www.policyproject.com/pubs/countryreports/ARH_Jordan.pdf (30 October 2008).

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations.htm> (30 October 2008).

لمزيد من المعلومات:

Al-Atiyat, Dr Ibtesam (2003): *The Women's Movement in Jordan: Activism, Discourses and Strategies*. Friedrich-Ebert-Stiftung. Amman/Berlin.

Barlas, Asma (2002): *Believing Women in Islam: Unreading Patriarchal Interpretations of the Qur'an*. Austin: University of Texas Press.

Barlas/Bozkurt/Müller (2008): *Den Koran neu gelesen: feministische Interpretationen*. Friedrich-Ebert-Stiftung, Reihe Islam und Gesellschaft Nr. 6, Bonn. (available free of charge from ikd@fes.de).

Bigalke, Ruth; Ganter, Elvira (Ed.) (2006): *Development Cooperation in Muslim Countries*. Nomos, Baden-Baden.

Ebadi, Shirin; Pesch, Ursula (2006): *Mein Iran: Ein Leben zwischen Revolution und Hoffnung*. Berlin.

Elgers, Ralf; Stolleis, Friederike (2002): *Kleines Islam-Lexikon*. Bonn (bpb).

George, Alan: Jordan (2005): *Living in the Crossfire*. ZED Books. London.



GTZ (2004): Entwicklungspartnerschaft mit dem Islam. Conference report. Berlin 2004. Available at http://www.gtz.de/de/dokumente/Entwicklungspartnerschaft_mit_dem_Islam.pdf (30 October 2008).

GTZ (2003): Potentiale Islamischer Gesellschaftsstrukturen. Conference report. Eschborn 2003. Available at http://www.gtz.de/de/dokumente/Potenziale_islamischer_Gesellschaftsstrukturen.pdf (30 October 2008).

Haddad, Yvonne; Stowasser, Barbara (Ed.) (2004): Islamic Law and the Challenges of Modernity. Walnut Creek/Altamira Press.

Hasan Saleh, Firyal (2002): Social Change in a Local Community. With the Konrad Adenauer Foundation, Jordan. Jordan Studies Series No. 4. Amman.
Interesting insight into working conditions in Jordan's civil society.

Hermann, Katja (2000): Aufbruch von Unten. Möglichkeiten und Grenzen von NGOs in Jordanien. LIT-Verlag Münster.

Kawar, Mary (2000): Gender, Employment and the Life Course. The Case of Working Daughters in Amman, Jordan. With the Konrad Adenauer Foundation, Jordan.
Jordan Studies Series No. 5. Amman.

Keller, Ursula (2002): „Wie willst du sie heiraten, wo du sie gar nicht kennst?!" Heiratsstrategien gebildeter Frauen in Sana'a, Jemen. Berlin.

Mernissi, Fatima (1987): Le harem politique - le prophète et les femmes. Paris.

Selim, Nahed (2003): Nehmt den Männern den Koran! Für eine weibliche Interpretation des Islam. Munich.

Taarji, Hinde (1991): Les voilées de l'Islam. Casablanca.

The World Bank (2007): The Status & Progress of Women in the Middle East & North Africa. Washington DC.

Wadud, Amina (2006): Inside the Gender Jihad: Women's Reform in Islam. London: Oneworld.

Wadud, Amina (1999): Qur'an and Woman: Re-reading the Sacred Text from a Woman's Perspective: Re-Reading the Sacred Text from a Woman's Perspective. Oxford University Press.

الهوامش

- 1 أنظر UNDP (2006) ص 7.
- 2 تقارير التقدم عن الدول العربية بخصوص أهداف الألفية التنموية، أو على سبيل المثال بالنسبة لليمن والأردن الإحصاءات المنشورة من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والتي يتم تحديثها بشكل منتظم (www.escwa.un.org).
- 3 47.6% من النساء و25.3% من الرجال كانوا لا يقرأون ولا يكتبون في عام 2005 (أنظر الإسكوا 2005):
<http://css.escwa.org.lb/Abstract/chap02/swf/2-1-Escwa.swf>، (في 30 أكتوبر 2008)
- 4 أنظر UNDP (2006): ص 8 تابع.
- 5 أنظر ESCWA (2004): ص 215.تابع.
- 6 أنظر UNDP (2006): ص 8 تابع.
- 7 على سبيل المثال، تحتاج النساء في معظم الدول العربية إلى إذن زوجهن أو والدهن للعمل خارج المنزل أو السفر.
- 8 لن تتطرق هذه المطبوعة إلى التشريعات التي تتناول النساء غير المسلمات.
- 9 من هنا فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي خُصص في عام 2005 بالكامل لموضوع نهضة المرأة في العالم العربي. طالب بتفسير حديث للقرآن. أنظر UNDP (2006): ص 147.
- 10 مبدأ المساواة بين الجنسين مكرس في كل اتفاقات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، ويتجلى ذلك على سبيل المثال من خلال مبادئ عدم التمييز، والمشاركة، والشفافية والمساواة بين الجنسين.
- 11 <http://www.bmz.de/en/figures/millenniumsentwicklungsziele/mdg3.html>
- 12 مقدمة المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2006).
- 13 المرجع السابق: الملخص التنفيذي، ص 2.
- 14 ذلك لأن العمليات والإجراءات الخاصة بمؤسسات الدولة كثيراً ما تكون مطولة ومكلفة وعرضة للفساد.
- 15 أنظر القسم 2.1.1 من قانون الجنسية المصري.
- 16 أنظر: Würth (2004) ص 1.
- 17 المرجع السابق: ص 10.
- 18 نشأت هذه الأحياء الجديدة، مثال منشية ناصب على أطراف المدينة، حيث بنيت مساكن مؤقتة بدون تصريح بناء، وظلت بمنأى عن إدارة المدينة الرسمية لسنوات طويلة.
- 19 افتتحت جمعية نهوض وتنمية المرأة أول مأوى مستقل للمرأة، "بيت حواء"، في مكان سري في ضواحي القاهرة.
- 20 معظم الدول العربية صاغت قوانين الجنسية الخاصة بها على غرار النماذج الأوروبية، ولم تعدلها لعقود طويلة. ففي معظم الدول الأوروبية أيضاً لم يكن من حق المرأة أن تمرر جنسيتها إلى أبنائها قبل عقود قليلة، وفي ألمانيا على سبيل المثال لم تحصل المرأة على هذا الحق حتى منتصف السبعينيات.
- 21 أنظر CRTD/UNDP POGAR (2004): <http://www.pogar.org/publications/gender/nadia/summary.pdf> أنظر كذلك: Hijab (2003).
- 22 معظم البلدان العربية سجلت تحفظات على المواد 9 و15 و16 (<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reservations.htm>) التي تتناول المساواة بين الجنسين في شؤون الجنسية بالنسبة للأطفال، والنصوص القانونية حول حرية الحركة وحرية اختيار محل الإقامة والسكن، بالإضافة إلى شؤون الزواج والأسرة. في معظم الأحيان تم تبرير ذلك بحجة أن هذه النصوص تتعارض مع الشريعة.
- 23 UNDP & POGAR /Bennani, Maadi (2003). <http://www.pogar.org/publications/gender/nationality/nationality.pdf>
- 24 تم تغيير أسماء المستفيدين والمتضررين. أما أسماء الموظفين والنشطين والخبراء فلم يتم تغييرها.
- 25 إخراج كريستين غرابديان، 2004. باللغة العربية والترجمة الإنجليزية.
- 26 أنظر: www.policyproject.com/pubs/countryreports/ARH_Jordan.pdf
- 27 Barakat, Funk, Kröhn, Würth (2007): ص 13 تابع.



- 28 غداة هجومات 11 سبتمبر 2001، قام عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني بتأجيل الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في نوفمبر 2001. ولم تعقد هذه الانتخابات حتى عام 2003. في تلك الفترة حكم الملك من خلال الأوامر الملكية وبمساعدة القوانين المؤقتة. ومنذ ذلك الوقت قام البرلمان الأردني بإلغاء عدة تعديلات قانونية تساعد على تحسين وضع المرأة كانت قد أجريت في هذه الفترة. وما زال مجلس النواب يرفض إقرار القانون الخاص بسن الزواج. رغم أنه لم يبلغه بشكل نهائي.
- 29 أنظر: http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_nip_jordan_de.pdf
- 30 واصل المعهد الدولي لتضامن النساء/ الأردن المشروع مع مانحين جدد في 2008.
- 31 لا يجوز للنساء في الأردن أن يعملن كقاضيات.
- 32 95% من سكان الأردن متعلمون. لذا فمن حيث النظرية يمكن أن يكون لوسائل الإعلام المطبوعة أثر كبير.
- 33 وقت صدور هذه المطبوعة كان قد تم تعليق هذا القانون. وذلك وفقاً لرئيسة المعهد الدولي لتضامن النساء/ الأردن السيدة أسماء خضر.
- 34 تعد الأنظمة القضائية غير الفعالة وبالغالب البطء والمحامون غير المؤهلين تأهيلاً كافياً إلى جانب القضاة المرتشيين مشكلة كبرى في العالم العربي. قارن: Barakat, Funk, Kröhn, Würth (2007).
- 35 تم تغيير الاسم.
- 36 تم تغيير الاسم.
- 37 أنظر The Qur'an ترجمة M.A.S. Abdel Haleem, Oxford University Press, Oxford World's Classics, 2004, ص 26.
- 38 تم تغيير الاسم.
- 39 يدار الصندوق من قبل بنك ناصر الاجتماعي الممول من مدفوعات الزكاة. وفقاً لاقتراح قدمته جمعية نهوض وتنمية المرأة يتم تمويل الصندوق الاجتماعي من خلال فرض رسم خاص على كل الوثائق الرسمية الصادرة من قبل مكاتب السجل المدني.
- 40 كان في السابق 10 سنوات للأولاد و12 سنة للفتيات.
- 41 مما يميز المجتمع اليمني أن البيوت وخاصة تجمعات القات. إلى جانب المساجد. تلعب دوراً بالغ الأهمية في الحياة العامة بالنسبة للرجال والنساء.
- 42 في الأردن على سبيل المثال يتم تطبيق ظروف مخففة على الرجل الذي يقتل زوجته إذا ضبطها على علاقة جنسية بشخص آخر. حيث تعتبر جريمة شرف. أما المرأة التي تقتل زوجها في نفس الظروف فلا تستفيد من نفس الظروف المخففة. بل تعتبر جريمة قتل وتعاقب المرأة بدرجة أكبر من القسوة.
- 43 محمد سيف العديني. (2004).
- 44 تعد السنّة النبوية من أهم مصادر الإسلام. إلى جانب القرآن.
- 45 عادة يكون للنساء غرفهن الخاصة وكما أن لهن تواجد مميز في المساجد. من خلال المشروعات الخيرية على سبيل المثال. وينبغي هنا التمييز بين الإمام والواعظ. ففي حين لا يوجد إلا عدد طفيف جداً من الأئمة من النساء. ولا يسمح لهن عادة إلا بإمامة النساء. يسمح بالواعظات بأن يعظن الرجال والنساء معاً.
- 46 حتى التسعينيات من القرن العشرين كان اللثام يلبس في مدن شمال اليمن بشكل خاص. وكان أقل انتشاراً في المناطق الريفية وفي جنوب اليمن. أما اليوم فقد انتشر اللثام بين نساء اليمن أكثر وأكثر. حتى أن المرأة التي لا ترتدي اللثام قد تعتبر "عارية" ولو كانت تغطي رأسها بالحجاب. وقد أصبح الضغط الاجتماعي على النساء. وخاصة الشباب منهن. لارتداء اللثام ملموساً في كافة أرجاء اليمن.
- 47 حتى اليوم لا تبلغ دية المرأة المقتولة في اليمن إلا نصف دية الرجل المقتول.
- 48 أنظر القرآن (2004): ص 20.
- 49 أذاعت قناة الجزيرة الفضائية ورشة عمل نظمها ملتقى المرأة للدراسات والتدريب على الهواء مباشرة.



www.gtz.de/gender



Deutsche Gesellschaft für
Technische Zusammenarbeit (GTZ)
GmbH

Dag-Hammarskjöld-Weg 1-5
65760 Eschborn/Deutschland
T +49 61 96 79-0
F +49 61 96 79-11 15
E info@gtz.de
I www.gtz.de

جي تي زد

ص.ب. 5180

65726 إشبورن / ألمانيا

هاتف: +49 61 96 79-0

فاكس: +49 61 96 79-11 15

بريد الكتروني: info@gtz.de

انترنت: www.gtz.de